

إبطال دعوى الإجماع على

تحريم مطلق السماع^(١)

تأليف

محمد بن علي الشوكاني

حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه

محمد صبحي بن حسن حلاق

أبو مصعب

(١) : كتب في صفحة العنوان ما نصه : "الموجب لتحريم هذا البحث ما وقع من بعض المقصريين ، من الافتراء بالبحث بأن السماع محرّم بالإجماع ، ولا يخفى أن هذه المقالة مع كونها من الكذب الظاهر تستلزم القدح في جماعة من الصحابة والتابعين ، وسائر علماء الدين .
فهذا هو الحامل لتحريم هذه الرسالة ، كما سبق التصريح بذلك في غُضُونِ البحث ، فلا يظنّ جاهل أنّ جمع هذا البحث لقصد الترخيص والترويح فيأبى الله ذلك " .

وصف المخطوط :

- ١- عنوان الرسالة من المخطوط : إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع .
- ٢- موضوع الرسالة : " فقه " .
- ٣- أول الرسالة : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم : ذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع .
- ٤- آخر الرسالة : فيفتقر فيغتم فيعتل فيموت .
كامل من تحرير جامعه القاضي بدر الدين محمد بن علي الشوكاني حفظه الله تعالى بحق محمد وآله .
- ٥- نوع الخط : خط نسخي جيد .
- ٦- عدد الصفحات : ١٦ صفحة .
- ٧- عدد الأسطر في الصفحة : ٢٦ سطر ما عدا الصفحة الأخيرة فعدد أسطرها (١٣) سطرأ .
- ٨- عدد الكلمات في السطر : ١٤ كلمة .
- ٩- النسخ : محمد بن علي الشوكاني .
- ١٠- الرسالة من المجلد الأول من الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني .



ومعاقبة العقار وخلع العذار والوقار فان ساجد هذه الانواع في جميع السماء
لا يلجوس بليته ولا يلتمس مجنته وان يبلغ من انصب في ذات السماء جدي ينصر عنه
الوصف ولم يجد في الوسيط من قبل دبه مطلقا واسير العيون غرامه وهيامه مكيول
ولا ينما اذا كان المغني حسن الصورة والصوت كاللؤلؤة الجيئة والظلام الجيول والكال والغنا
الواقع في راس العرب في الغالب الا بالاعشار في ذكر الحرب وصفات الطعن والفرج
وتبع صفات الشجاعة والكرم والفتية يذكر المديار وصف اصناف النعم
فليحذر المتحفظ لدينه الرافض في السلامه فان للشيطان به جليل ينصب لهم الانسان
منها تايلق به وربما كان العنا على العفة التي وصفناها من اعظم ذبايح الخبيث ولا
سبحا لمن كان في راس التبيية فان نفسه قبل في المستلذات التي يوسوس بها للفساد ايضا
السماع من اعظم الاسباب الجارية للفقر المذاهب للاموال وان كانت عظيمة القدر
وقد نال بعض الحكماء ان السماع من اسباب الموت فقليل له كيف ذلك فقال لان الاكل
يجمع فيطرب فينشق فيسرق فيفتقر فيقتل فيموت ^{في حيا} كل من تجر رحامه القاسي
دور الذين ^{عليهم} الشوكا في خضط ^{في حيا} في حيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، وصلى الله على محمد وآله وسلم . ذهب أهل المدينة ، ومن وافقهم من علماء الظاهر^(١) ، وجماعة من الصوفية^(٢) إلى الترخيص في السماع ، ولو مع العود والبراع^(٣) . وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في مؤلفه في السماع أن عبد الله بن جعفر^(٤) كان لا يرى بالغناء بأساً^(٥) ، ويصوغ الألحان لجواريه ، ويسمعها منهن على أوتاره ، وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين عليّ - كرم الله وجهه - .

وحكى الأستاذ المذكور أيضاً مثل ذلك عن القاضي شريح ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والزهري ، والشعبي ، وقال إمام الحرمين في النهاية ، وابن أبي الدم :

(١) : انظر " المحلى " (٥٩/٩) .

(٢) : انظر " إحياء علوم الدين " للغزالي (٢٦١/٥) ، " الرسالة القشيرية " (٦٤٥/٢) .

(٣) : البراع : بفتح التحتية وتخفيف الراء بالمهمله ، جمع براعة ، أو اسم جنس واحده يراعه .

انظر : " كف الرعاع " لابن حجر الهيتمي (ص ١٢١) .

قال الجوهرى في " الصحاح " (١٣١٠/٣) : البراع القصب ، والبراعة القصبة إذا علمت ذلك علمت أن البراع متعدد .

(٤) : عبد الله بن جعفر بن أبي طالب القرشي الهاشمي يكنى أبا جعفر ، ولدته أمه أسماء بنت عميس بأرض الحبشة وهو أول مولود في الإسلام بأرض الحبشة وقدم مع أبيه المدينة ، وحفظ عن رسول الله ﷺ . وروى عنه . توفي سنة ثمانين وهو ابن تسعين .

انظر : " الاستيعاب " رقم (١٥٠٦) ، " الإصابة " رقم (٤٦٠٩) ، " سير أعلام النبلاء " (٤٥٦/٣) .

(٥) : قال القرطبي في " الاستيعاب " (١٧/٣) كان عبد الله بن جعفر كريماً ، جواداً ظريفاً ، خليفاً عفيفاً سخياً يسمّى بحر الجود ويقال : إنه لم يكن في الإسلام أسخى منه ، وكان لا يرى بسماع الغناء بأساً . روي أن عبد الله بن جعفر كان إذا قدم على معاوية أنزله له داره ، وأظهر له من بره وإكرامه ما يستحقه ، فكان ذلك يغيب فاخنة بنت قرظ بن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف زوجة معاوية ، فسمعت غناء عند عبد الله بن جعفر ، فجاءت إلى معاوية ، وقالت : هلم فاسمع ما في منزل هذا الرجل الذي جعلته بين لحمك ودمك ، قال : فجاء معاوية فسمع وانصرف ، فلما كان آخر الليل سمع معاوية قراءة عبد الله بن جعفر ، فجاء فأنبه فاخنة فقال : اسمعي مكان ما أسمعني .

نقل الأثباتُ من المؤرخين أن عبد الله بن الزبير كان له جوار عَوَّاداتٌ ، وأن ابنَ عمر - رضي الله عنهما - دخل عليه وإلى جنبه عودٌ ، فقال : ما هذا يا صاحبَ رسول الله ؟ فناوله إياه ، فتأمله ابن عمر ، فقال : هذا ميزانٌ شاميٌّ ، فقال لابن الزبير : تسوزنُ به العقولُ^(١) .

وروى الحافظ أبو محمد بنُ حزم^(٢) في رسالته في السماع بسنده إلى ابن سيرين قال : إن رجلاً قدم المدينة بجوارٍ ، فنزل على عبد الله بن عمر ، وفيهن جارية تضربُ ، فجاء رجل فساومه فلم يَهْوَ مِنْهُنَّ شيئاً ، قال : انطلق إلى رجل هو أمثلُ لك بيعاً من هذا قال : من هو ؟ قال : عبد الله بن جعفر ، فعرضهنَّ عليه ، فأمر جارية مِنْهُنَّ فقال لها : خذي العود ، فأخذته وغنَّتْ ، فبايعَهُ ، ثم جاء إلى ابن عمر ، إلى آخرِ القصة .

قال ابن حزم^(٣) : فهذا ابن عمر ، وابن جعفر سمعا الغناء بالعود ، وسعى ابن عمر في البيع كما في آخر القصة . وروى صاحب العقدِ العلامة الأديبُ أبو عمر الأندلسيُّ أن عبد الله بن عمر دخل على ابن جعفر ، فوجد عنده جاريةً في حِجْرِها عود ، ثم قال ابن عمر : هل ترى بذلك بأساً ؟ قال : لا بأسَ بهذا . وحكى الماورديُّ عن معاوية ، وعمر بن العاص أنهما سمعا العود عند ابن جعفر . وروى أبو الفرج الأصفهانيُّ^(٤) أن حسان^(٥)

(١) : انظر " إيضاح الدلالات في سماع الآلات " (ص ٩٦-٩٧) لعبد الغني النابلسي .

(٢) : انظر " المحلى " (٦٢/٩-٦٣) .

(٣) : انظر " المرجع السابق " .

(٤) : في " الأغاني " (١٦٤/١٧) . وقد تقدم التعليق على كتاب الأغاني .

(٥) : أي حسان بن ثابت قال أبو الفرج الأصبهاني (٦٦٦/١٧) : أخبرنا وكيع ، عن حماد بن إسحاق ، عن أبيه ، عن الواقدي ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال سمعت خارجة بن زيد يقول : دُعِينَا إلى مأدبة في آل نبيط ، قال خارجة : فحضرتهما ، وحسان بن ثابت قد حضرها ، فجلسنا جميعاً على مائدة واحدة وهو يومئذ قد ذهب بصره ، ومعه ابنه عبد الرحمن ، فكان إذا أتى طعاماً سأل ابنه : أ طعام يد أم يدين ؟ يعني باليد الثريد وباليدين الشواء ، لأنه ينهش نهشاً فإذا قال : طعام يدين أمسك يده ، فلما =

سمع من عَزَّة^(١) الميلاء الغناء بالمزهر بشعرٍ من شِعْرِهِ .
وذكر أبو العباس المبرِّدُ نحوَ ذلك ، والمزهرُ عند أهل اللغة^(٢) العودُ ، وذكر الأَدْفَوِي^(٣)
أن عمرَ بن عبد العزيز كان يسمع من جواريه قبل الخلافة .
ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طاوس ، ونقله الحافظ بن قتيبة ، وصاحبُ الإمتاع
عن قاضي المدينة سعدِ بن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهري من التابعين ، ونقله الحافظ أبو
يعلى الخليلي في الإرشاد^(٤) عن عبد العزيز بن سلمة الماجشون مفي المدينة .
وحكى الروياني عن القفال أن مذهبَ مالكٍ بن أنس إباحة الغناء بالمعازف ، وهي
الآلاتُ الشاملة للعود وغيره .
وحكى الأستاذ أبو منصور ، والفوزاني في العمدة عن مالك جواز العود .
وذكر أبو طالب المكي في قوت القلوب^(٥) عن شعبة [١] أنه سمع

= فرغوا من الطعام أتوا بجارتين : إحدهما رائقة والآخرة عزة ، فجلستا وأخذتا مزهريهما ، وضربتا
ضرباً عجيباً وغتتا بقول حسان :
انظر خليلي بباب جَلَّقَ هَلْ تُبصر دون البقاء من أحدٍ
فأسمع حسان يقول : قد رأيتُ بها سميعاً بصيراً .
وعيناه تدمعان ...

(١) : كانت عزة مولاةً للأَنْصار ، ومسكنها المدينة ، وهي أقدم من غتَّى الغناء الموقع من النساء بالحجاز ،
وكانت من أجمل النساء وأحسنهن جسمًا وسُمِّيَت الميلاء لتمايلها في مشيها . وقيل : بل كانت تلبس
الملاء وتشبه بالرجال ، فسميت بذلك وقيل هي أول من فتن أهل المدينة بالغناء ، وحرّض نساءهم عليه .
" الأغاني " (١٦٣/١٧) .

(٢) : قال الجوهري في " الصحاح " (٦٧٥/٢) : المزهر : العود الذي يضرب به .

(٣) : هو أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر بن علي الأَدْفَوِي ، صاحب كتاب " الإمتاع في أحكام
السماع " . انظر : " طبقات الشافعية " (٤٠٧/٩) .

(٤) : (٣١٠/١) .

(٥) : ذكره ابن تيمية في " الاستقامة (٢٩٩/١) .

طنبوراً^(١) في بيت المنهال بن عمرو المحدث المشهور .

وحكى أبو الفضل بن طاهر^(٢) في مؤلفه^(٣) في السماع^(٤) أنه لا خلاف بين أهل المدينة

في إباحة العود .

قال ابن النحوي في العدة : قال ابن طاهر هو إجماع أهل المدينة ، قال ابن طاهر :

وإليه ذهب الظاهرية
.....

(١) : أخرج العقيلي في " الضعفاء " (٢٣٧/٤) من طريق وهب - ابن جرير - عن شعبة قال : أتيت

منزل المنهال بن عمرو ، فسمعت منه صوت الطنبور ، فرجعت ولم أسأله ، قلت : هلا سألته ، فعسى
كان لا يعلم " إسناده إلى شعبة صحيح .

• قال الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " (ص ٤٤٥-٤٤٦) : " هذا اعتراض صحيح فإن هذا لا
يوجب قدحاً في المنهال " .

• وقال الذهبي في " الميزان " (١٩٢/٤ رقم ٨٨٠٦) : " ... ثم في الآخر ترك الرواية عنه شعبة فيما
قيل ، لأنه سمع من بيته صوت غناء ، وهذا لا يوجب غمز الشيخ " .

• قال الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ١٠٥) : على أن هذا الأثر يمكن قلبه على المرخصين ،
لأن شعبة أنكر صوت الطنبور ، فهو في ذلك مصيب ، وإن كان أخطأ في ظنه أن المنهال كان من
المرخصين به .

(٢) : هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بـ " ابن القيسراني الأثري الظاهري الصوفي . قال يحيى
ابن منده : " كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، صدوقاً عالماً بالصحيح
والسقيم كثير التصانيف لازماً للأثر ولقد طعن عليه بأنه يذهب مذهب الإباحة ، وإطلاق القول بذلك
جور قائله ، وقد ردّ الذهبي رحمه الله هذا الإطلاق .

" سير أعلام النبلاء " (٣٦١/١٩) . " الوافي بالوفيات " (١٦٦/٣-١٦٨) ، " شذرات الذهب " (١٨/٤) ، " هدية العارفين " (٢٨/٢) .

قال صاحب الشذرات (١٨/٤) : قال الحافظ ابن ناصر الدين كان - محمد بن طاهر - حافظاً
مكثراً جوالاً في البلاد كثير الكتابة جيد المعرفة ثقة في نفسه حسن الانتقاد ولولا ما ذهب إليه من إباحة
السماع لانتقد على ثقته الإجماع .

(٣) : (ص ٦٣) .

(٤) : انظر " السماع " لابن طاهر (ص ٦٣) و " المحلى " (٦٢/٩-٦٣) .

قاطبة^(١) .

قال الأدفوي^(٢) : لم يختلف الثقل في نسبة الضرب بالعود إلى إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف^(٣) انتهى .

وإبراهيم المذكور من أئمة الحديث المتوسعين في الرواية ، أخرج له الجماعة كلهم ، وحكى الماوردي إباحتها العود عن بعض الشافعية ، وحكى أبو الفضل بن طاهر في كتاب السماع^(٤) أن أبا إسحاق الشيرازي كان يبيحه ويحضره ، وحكاه الأسنوي في المهمات عن الروياني ، والماوردي ، ورواه ابن النحوي عن الأستاذ أبي منصور ، وحكاه ابن الملقن في العمدة عن ابن طاهر ، وحكى الأدفوي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه كان يقول بإباحته .

وحكى صاحب الإمتاع إباحتها العود عن أبي بكر بن العربي ، وجزم الأدفوي بعد أن استوفى أدلة التحريم والجواز بأن المتحة فيه الإباحتها ، هكذا في كتابه المعروف بالإمتاع في أحكام السماع ؛ وهو كتاب لم يؤلف مثله في بابيه . وقد ألف أبو الفتوح الغزالي كتاباً سماه : بوارق الإمتاع في تكفير من يحرم السماع ؛ وهذه التسمية في غاية الشناعة ، ولكنه كان يذكر في ذلك الكتاب مثلاً حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع الجوارى يغنين بالدف ، كما في حديث^(٥) الربيع بنت معوذ بن عفراء ، ثم يقول بعده : فمن قال أن النبي

(١) : في " السماع " (ص ٦٣) .

(٢) : انظر " السماع " لابن طاهر (ص ٦٣) و " المحلى " (٦٢/٩-٦٣) .

(٣) : الإمام الحافظ ، أبو إسحاق القرشي الزهري العوفي المدني ولد سنة ١٠٨ هـ . كان ثقة صدوقاً ، صاحب حديث ، وثقه الإمام أحمد ، وقال : كان وكيع كفاً عن الرواية عنه ، ثم حدث عنه .

قال أبو حاتم : ثقة ، وقال أحمد والعجلي : مدني ، ثقة .

قال الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٣٠٦/٨) : كان ممن يترخص في الغناء على عادة أهل المدينة ،

توفي سنة ١٨٤ هـ .

انظر : " تهذيب التهذيب " (١٠٥/١) ، " تاريخ بغداد " (٨١/٦-٨٦) .

(٤) : أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٤٠٠١) وطره رقم (٥١٤٧) عن الربيع بنت معوذ قالت : دخل =

صلى الله عليه وآله وسلم سمع حراماً ، وما منع عن سماع حرامٍ ، واعتقد ذلك ، فقد كفرَ بالاتفاق . وساق الأدلة فيه هذا المساق . هذه صورةُ الخلافِ في السماعِ من آلهِ من آلاتِ اللهو . وسيأتي ذكرُ الخلافِ في مجردِ السماعِ للغناء بلا آلهِ ، أو مع الدفِّ ، ولنبدأ بذكر الأدلة التي استدل بها المختلفون في السماع مع آلهِ .

فنقول : قال المجوزون : إنه ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ، ولا في معقولهم من القياس والاستدلال ، ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة ، مع آلهِ من آلات اللهو .

وقد استدل القائلون بالتحريم وهم الجمهور بأدلة منها : ما أخرجه البخاري^(١) من حديث أبي عامر ، وأبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : " ليكوننَّ أقوام من أمتي يستحلون الحر والحرير ، والخمر والمعازف " قالوا : والمعازف : هي آلات اللهو ، فيدخل فيها العود والمزمار وغيرهما . وأجاب المجوزون عن هذا الحديث بأجوبة منها : أنه قد أعلَّه جماعة من الحفاظ من وجوه :

أحدها : الانقطاع^(٢) ؛ فإن البخاري إنما علَّقه عن شيخه هشام بن عمار فقال في

= عليّ النبي ﷺ غداة بُني عليّ ، فجلس على فراشي كمجلسك مني وجويريات يضربن بالدفِّ ، يندبن من قتل من آبائهنَّ يوم بدر ، حتى قالت جارية ، وفينا نبيُّ يعلم ما في غدٍ ، فقال النبي ﷺ : " لا تقولي هكذا ، وقولي ما كنت تقولين " .

(١) : في صحيحه (٥١/١٠ رقم ٥٥٩٠) بصيغة الجزم .

(٢) : قال الحافظ محمد بن حزم في " رسالة الملامى " (ص ٤٣٤) - مجموعة رسائله - : " وأما حديث البخاري فلم يورده البخاري مسنداً ، وإنما قال فيه : قال هشام بن عمار " .

وقال في " المحلى " (٥٩/٩) : هذا منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد .

والترجح أن الحديث صحيح متصل على شرط البخاري وذلك من وجوه :

١- أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري ، لقيه ، وسمع منه ، خرَّج عنه في الصحيح حديثين غير هذا ، محتجاً به ، كما أفاد الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " (ص ٤٤٨-٤٤٩) يقول فيهما : " حدثنا هشام بن عمار ... " من غير واسطة .

.....
= أ- الأول في البيوع (٣٠٨/٤) .

ب- الثاني في " فضائل الصحابة " . باب فضل أبي بكر (١٨/٧) .

٢- أنه قول الراوي : قال فلان بمنزلة قوله " عن فلان " في كونها صيغة محتملة السماع ، وإن كان قائلها غير موصوف بالتدليس كانت محمولة على الاتصال على الصحيح الذي عليه الجمهور ، إن ثبتت المعاصرة كما هو شرط مسلم واللقاء كما شرط البخاري . ولقد تحقق هنا شرط البخاري ، وهو ثبوت اللقاء كما بين في الوجه الأول .

٣- أنه وقع استعمال البخاري لهذه الصيغة (قال فلان) كثيراً جداً عن شيوخه في الأسانيد المتصلة ، وذلك في " تاريخه الكبير " وهذا وإن لم يُعهد منه في " الصحيح " إلا أنه ممكن الوقوع . لا سيما وأنه ليس عندنا تنصيص من البخاري نفسه على تجنب مثل هذا في " الصحيح " يؤكد قول من قال : " إن البخاري إذا قال في صحيحه : " قال فلان " ولم يصرح بروايته عنه وكان قد سمع منه فإنه يكون قد أخذ عنه عرضاً أو مناولة أو مذاكرة .

وقد ورد الحديث موصولاً من طرق عن هشام بن عمار في غير الصحيح .

أخرجه الحسن بن سفيان في " مسنده " وأبو بكر الإسماعيلي في " المستخرج " وأبو ذر الهروي على " الصحيح " وابن حبان في صحيحه رقم (٦٧٥٤) والطبراني في " الكبير " (٣١٩/٣) رقم (٣٤١٧) .

ودعج في " مسند المقلّين [ق ١ - ١/٢] قالوا : حدثنا موسى بن سهل الجوني البصري : ثنا هشام بن عمار به مثل رواية البخاري ومن طريق الطبراني رواه الضياء المقدسي في " موافقات هشام بن عمار " (ق ٣٧ - ١/٢) . كما في " تحريم آلات الطرب " للمحدث الألباني (ص ٤٠) رحمه الله .

- قال الطبراني في " مسند الشاميين " (٣٣٤/١ ، ٥٨٨) : حدثنا محمد بن يزيد بن (الأصل : عن) عبد الصمد الدمشقي . ثنا هشام بن عمار به .

ومحمد بن يزيد هذا مترجم له في " تاريخ دمشق " للحافظ ابن عساكر (١٢٤/١٦) برواية الجماعة عنه . توفي سنة ٢٦٩هـ .

- وقال الإسماعيلي في " المستخرج على الصحيح " ومن طريقه البيهقي في " السنن الكبرى " (٢٢١/١٠) : حدثنا سفيان : حدثنا هشام بن عمار به .

والحسن بن سفيان - هو الخراساني النيسابوري حافظ ثبت من شيوخ ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما من الحفاظ - مترجم له في " السير " (١٥٧/١٤ - ١٦٢) .

= انظر : " هدي الساري " (ص ٥٩) و " تغليق التعليق " (١٨/٥) .

.....
= وهناك أربعة آخرون سمعوه من هشام ، خرجهم الحافظ في " تغليق التعليق " (١٧/٥-١٩) والذهبي عن بعضهم في " السير " (١٥٧/٢١) (٢٣/٧) . ثم إن هشاماً لم يتفرد به لا هو ولا شيخه (صدقة ابن خالد) ، بل إتهما قد توبعا ، فقال أبو داود في " السنن " رقم (٤٠٣٩) : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة : حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بإسناده المتقدم على أبي عامر أو أبي مالك مرفوعاً بلفظ : " ليكون من أمتي أقواماً يستحلون الحر والحرير - وذكر كلاماً قال يمسح منهم آخرون قرودة وخنازير إلى يوم القيامة " .

قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " (٢٦٠/١) وهذا إسناده صحيح متصل تبعاً لشيخه في " إبطال التحليل " (ص٢٣) ، لكن ليس فيه التصريح بموضع الشاهد منه ، وإنما أشار إليه بقوله : " ذكر كلاماً " وقد جاء مصرحاً به في رواية ثقتين آخرين من الحفاظ ، وهو عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بـ (دحيم) . قال : ثنا بشر بلفظ البخاري المتقدم . " يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ... " .

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في " المستخرج على الصحيح " كما في " الفتح " (٥٦/١٠) و"التغليق" (١٩/٥) ومن طريق الإسماعيلي البيهقي في " السنن الكبرى " (٢٧٢/٣) والآخر (عيسى بن أحمد العسقلاني) قال : نا بشر بن بكر به إلا أنه قال : " الحظر " بالمعجمتين ، والراجح بالمهملتين كما في رواية البخاري وغيره .

انظر : " فتح الباري " (٥٥/١٠) .

وأخرجه ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (١٥٦/١٩) من طريق الحافظ أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي : نا عيسى بن أحمد العسقلاني به مطولاً .

قال المحدث الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص٤٣) : وهذه الطريق مما فات الحافظ فلم يذكره في " الفتح " بل ولا في " التغليق " .

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في " علوم الحديث " (ص٦١-٦٢) : " ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده على ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري ... من جهة أن البخاري أورده قائلاً فيه : قال هشام بن عمار ، وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام ، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح .

وقال الحافظ ابن حجر في " تغليق التعليق " (٢٢/٥) : " هذا حديث صحيح ، لا علة له ولا =

صحيحه : قال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد ، ثم ساق إسناده ، ولم يصرّح [٢] بالسماع من هشام . قال ابن حزم : ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ، وإنما علّقه البخاري ؛ فلا حجة فيه انتهى .

وثانيها : أنه حكى ابن الجنيد^(١) عن يحيى بن معين أن صدقة بن خالد المذكور ليس بشيء ، وروى المروزي^(٢) عن أحمد أنه ليس بمستقيم .

ثالثهما : ما ذكره ابن حزم ، وهو أن الراوي شكك في اسم الصحابي ، فجاء بأداة

= مطعن ، وقد أعلّهُ أبو محمد بن حزم بالانقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد وبالاختلاف في اسم أبي مالك ، وهذا كما تراه قد سقته من رواية تسعة عن هشام متصلاً فيهم ، مثل الحسن بن سفيان ، وعبدان ، وجعفر الفريابي وهؤلاء حفاظ أثبات " .

وقال الحافظ ابن رجب في " نزهة الأسماع " (ص ٤٤) : " هكذا ذكره البخاري في صحيحه بصيغة التعليق المجزوم به ، والأقرب أنه مسند فإن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري ، وقد قيل : إن البخاري إذا قال في صحيحه : قال فلان ، ولم يصرح بروايته عنه ، وكان قد سمع منه ، فإنه يكون قد أخذه عنه عرضاً ، أو مناوله ، أو مذاكرة ، وهذا كله لا يخرج عنه أن يكون مسنداً ، والله أعلم . ثم ذكر وصله عند البيهقي إلى هشام ، وقال : فالحديث صحيح ، محفوظ عن هشام بن عمار " .

(١) : قال الحافظ في " الفتح " (٥٤/١٠) قال الحافظ ابن الملقن - رحمه الله - : " ليته - يعني ابن حزم - أعلّ الحديث بصدقة ، فإن ابن الجنيد روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ، ولم يرضه " .

وأجاب الحافظ على هذا الاعتراض في " الفتح " (٥٤/١٠) : " وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه ، كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه . وأما ابن معين فالمنقول عنه أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب إلى أبي مسهر من الوليد بن مسلم قال : وهو أحب إلي من يحيى بن حمزة ، ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة " .

قلت : - ابن حجر - ولم ينفرد به صدقة وإنما تابعه بشر بن بكر . كما تقدم .

(٢) : في المخطوط المزني . والصواب ما أثبتناه من " الفتح " (٥٤/١٠) .

الترديد كما سلف .

قال المهلب : وذلك هو سبب كون البخاري لم يقل فيه حدثنا هشام^(١) .

رابعها : أن الحديث مضطرب سنداً أو متناً ، أما الإسناد فللتردد في اسم الصحابي ،

(١) : لقد سلف بيان أن جميع الطرق عن هشام بن عمار على الشك في اسم الصحابي ، إلا عند ابن حبان رقم (٦٧٥٤) أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال : حدثنا هشام بن عمار ، قال : حدثنا صدقة بن خالد ، قال : حدثنا ابن جابر ، قال : حدثنا عطية بن قيس ، قال حدثنا عبد الرحمن بن غنم قال : حدثنا أبو عامر وأبو مالك الأشعريان سمعا رسول الله ﷺ يقول : " ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف " .

وابن عساكر وقال : " كذا قال : وأبو مالك ، وإنما هو : أو أبو مالك بالشك " .

وانظر : " فتح الباري " (١٠/٥٤) .

ورواية الجماعة بالشك أولى وأصح .

قال الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ٥٠) : قول البخاري عقب حديث إبراهيم - وفيه شك الراوي في صحابي الحديث بقوله : " أبي مالك الأشعري أو أبي عامر " .

" إنما يعرف هذا عن أبي " مالك " - ثم ساق دليله ، وهي رواية مالك بن أبي مريم عن ابن غنم عن أبي مالك بغير شك - .

انظر : " التاريخ الكبير " (١/٣٠٥) .

قال المحدث الألباني : ففيه إشعار لطيف بأن (مالك بن أبي مريم) معروف عنده ، لأنه قدم روايته التي فيها الجزم بأن الصحابي هو (أبو مالك الأشعري) على رواية شيخه هشام بن عمار التي أخرجها في " صحيحه " كما تقدم ، ورواية إبراهيم المذكورة آنفاً ، وفي كل منهما الشك في اسم الصحابي ، فلولا أن البخاري يرى أن مالك بن أبي مريم ثقة عنده لما قدم روايته على روايتي هشام وإبراهيم . فلعل هذا هو الذي لاحظته ابن القيم رحمه الله ، حين قال في حديث مالك هذا : " إسناده صحيح " والله أعلم .

ثم قال الألباني رحمه الله : وخلاصة الكلام في هذا الحديث : أن مداره على عبد الرحمن بن غنم ، وهو ثقة اتفاقاً ، رواه عنه قيس بن عطية الثقة ، وإسناده إليه صحيح كما تقدم ، وعلى مالك بن أبي مريم ، وإبراهيم بن عبد الحميد ، وهو ثقة وثلاثتهم ذكروا " المعازف " في جملة المحرمات المقطوع بتحريمها ، فمن أصر بعد ذلك على تضعيف الحديث ، فهو متكرر معاند ... " .

فَقِيلَ أَبُو عَامِرٍ ، وَقِيلَ أَبُو مَالِكٍ كَمَا سَلَفَ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ^(١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ بَغِيرَ شَكٍّ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ ، وَأَبِي مَالِكٍ ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ دَاسَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، وَفِي رِوَايَةِ الرَّمْلِيِّ عَنْهُ بِالشَّكِّ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حَبَّانَ^(٤) أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَامِرٍ ، وَأَبَا مَالِكَ الْأَشْعَرِيَّ . وَأَمَّا اضْطِرَابُ الْمَتْنِ فَفِي لَفْظٍ : تَسْتَحِلُّونَ كَمَا سَلَفَ ، وَفِي طَرِيقِ ذِكْرِهَا الْبَخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ^(٥) بِدُونِهِ ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ^(٦) وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٧) بِلَفْظٍ : " لِيُشْرَبَنَّ أَنَا مِنْ أُمْتِي الْخَمْرَ " ، وَفِي رِوَايَةِ " الْحَرِّ " بِمَهْمَلَتَيْنِ ؛ وَهُوَ الْفَرْجُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ . وَلَمْ يَذْكُرْ عِيَاضٌ وَمَنْ تَبِعَهُ غَيْرُهُ . وَالْمَعْنَى يَسْتَحِلُّونَ الزَّنا .

وَضَبْطُهُ ابْنُ التِّينِ^(٨) بِالْمَعْجَمَتَيْنِ ، وَقَالَ : هُوَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ كَذَلِكَ ، وَكَذَا وَقَعَ فِي

(١) : فِي " الْمُسْنَدِ " (٣٤٢/٥) .

(٢) : فِي " الْمَصْنَفِ " (٤٦٥/٧) رَقْم (٣٨١٠) .

(٣) : فِي " السَّنَنِ " رَقْم (٤٠٣٩) .

قَالَ فِي " عَوْنِ الْمَعْبُودِ " (٥٨/١١) : هَكَذَا بِالشَّكِّ فِي نَسْخِ الْكِتَابِ وَكَذَا الْمُنْذَرِي .

ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الشُّوْكَانِي فِي رِسَالَتِهِ " يُبْطَلُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ مُطْلَقِ السَّمَاعِ " .

قُلْتُ : يَخَالِفُ فِي هَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي " الْفَتْحِ " (٥٤/١٠) وَ" التَّهْذِيبِ " (١٤٤/١٢) وَ

تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ " (٢٠/٥) . فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بَغِيرَ شَكٍّ ، وَيَتَعَقَّبُ الْمَزْيِي فِي ذَلِكَ .

وَقَوْلُ الْحَافِظِ مَرْجُوحٌ بِدَلَالَةِ فِرَاوِيَةِ بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ إِذَا مُوَافَقَةً لِرِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ

مَحْفُوظٌ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ بِالشَّكِّ فَهُوَ حَاصِلٌ إِمَّا مِنْهُ أَوْ مِنْ فَوْقِهِ ، وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ مِنْ فَوْقِهِ لِمَتَابَعَةِ إِبْرَاهِيمَ

ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ لِعَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ ، فَإِنَّهُ فِيهَا عَلَى الشَّكِّ أَيْضاً .

(٤) : فِي صَحِيحِهِ رَقْم (٦٧٥٤) .

(٥) : (٣٠٥/١/١) .

(٦) : فِي " الْمُسْنَدِ " (٣٤٥/٥) .

(٧) : فِي " الْمَصْنَفِ " (٤٦٥/٧) رَقْم (٣٨١٠) .

(٨) : ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي " الْفَتْحِ " (٥٥-٥٤/١٠) .

رواية أبي داود^(١) .

وقال ابن الأثير^(٢) : المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام ، وهو ضَرْبٌ من الإبريسم .

وخامس الوجوه : أن لفظة المعازف التي هي محل النزاع ليست عند أبي داود . وقد أجاب المحرّمون عن هذه العلل بأجوبة أوردها المحوِّزون برودود لا نطيلُ بذكرها . هذا ما أجاب به المحوِّزون عن الحديث من حيث ثبوته ، وأما من حيث دلالته فقالوا : لا نسلم دلالته على التحريم ، واسندوا هذا المنع بوجوه :

أحدها : أن لفظة يستحلون ليست نصاً في التحريم ؛ فقد ذكر أبو بكر بن العربي^(٣) لذلك معنيين :

أحدهما : أن المعنى يعتقدون أن ذلك حلالٌ .

الثاني : أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور .

الثاني : أن المعازف تختلف في مدلولها ، فقليل : هي اسمٌ تجمع العودَ والطُّنبورَ وشبهَهُما ، وقيل : آلة لها أوتار كثيرة .

وقال الجوهريُّ في صحاحه^(٤) : هي آلات اللهو ، وقيل : أصواتُ الملاهي ، وقيل : الغناء ، وحكاها القرطبيُّ^(٥) عن الجوهري ، وليس في صحاحه ، وقال ابن الأثير^(٦) : عزيز الجن : جرس أصواتها ، وإذا كان اللفظُ محتملاً لأن يكون لغير آلةٍ ولآلةٍ مخصوصة ، ولما أطلق الآلات . فإما أن يكونَ مشتركاً بين الجميع ، والأرجحُ عند الجمهورِ التوقُّفُ فيه

(١) : في " السنن " رقم (٤٠٣٩) .

(٢) : في " النهاية " (٣٦٦/١) .

(٣) : ذكره الحافظ في " الفتح " (٥٥/١٠) .

(٤) : (١٤٠٣/٤) .

(٥) : ذكره الحافظ في " الفتح " (٥٥/١٠) .

(٦) : في " النهاية " (٢٣٠/٣) .

فلا يُحْمَلُ أَحَدٌ مَعْنِيَهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وإما أن يكون حَقِيقَةً [٣] في أحدها ، ولا نَعْرِفُهُ
فَيَكُونُ بِمَجْمَلٍ ، وعلى فَرَضِ صِحَّةِ حَمْلِ المَعَارِفِ عَلَى التفسير الدالِّ عَلَى مدَّعي المحرِّمين ،
وهو آلاَتِ اللّهُ ، أو أصواتُ المَلاهي ، فلا شك أن ذلك يَعْمُ الدُّفَّ والمزمارُ الذي هو
الشَّبابَةُ وهم يَخْصُّصُونَ ذلك من عمومِ آلاَتِ اللّهُ أو أكثرِها .

وقد ذهب قوم من أهل الأصول إلى أن العامَّ بعد التخصيص يصير مجملاً في الباقي ،
فلا يُحْتَجُّ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ^(١) ، وعند آخرين منهم يكون مجازاً فيه ^(٢) ، وعند آخرين لا يكون
حجَّةً ^(٣) ، ولا ينكر أحدٌ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرَّرَ الضربَ بالدَفِّ ، وسمعه
ولم ينكره ، كما في صحيح البخاري ^(٤) وغيره ، ولعله يأتي بيانه ، ويُحْتَمَلُ أن تكون
المعارف المنصوص على تحريمها هي المقرنة بشرب الخمر كما ثبت في رواية ^(٥) بلفظ :
"ليشربنَّ أناسٌ من أمتي الخمر ، تروح عليهم القيآن وتغدو عليهم المعارف " ويحتمل أن
يكون المراد يستحلون ^(٦) بمجموع الأمور المذكورة ، فلا يدل على تحريم واحد منها على

(١) : انظر " إرشاد الفحول " (ص ٤٦٨) ، " البحر المحيط " (٣/٢٧٠) .

(٢) : قال الشوكاني في " إرشاد الفحول " (ص ٤٦٢-٤٦٣) : اختلفوا في العام إذا حصَّ هل يكون حَقِيقَةً
في الباقي أم مجازاً ؟ فذهب الأكثرون إلى أنه مجازٌ في الباقي مطلقاً سواء كان ذلك التخصيص بمتصل أو
منفصلٍ وسواء كان بلفظ أو بغيره ، واختاره البضاوي وابن الحاجب والصفى الهندي قال ابن برهان في
"الأوسط" : وهو المذهب الصحيح .

وانظر مزيد تفصيل : " التبصرة " (ص ١٢٢) ، " مختصر ابن الحاجب " (٢/١٠٦) .

(٣) : انظر " إرشاد الفحول " (ص ٤٦٦-٤٦٨) و " البحر المحيط " (٣/٢٦٩) ، " التبصرة "
(ص ١٨٧) .

(٤) : تقدم تخريجه .

(٥) : أخرجه ابن ماجه رقم (٤٠٢٠) وأبو داود رقم (٣٦٨٨) والبخاري في تاريخه (١/٣٠٥) و
(٤/٢٢٢) وابن حبان رقم (١٣٨٤) والبيهقي في " السنن الكبرى " (٨/٢٩٥) وأحمد في " مسنده " (٥/٣٤٢) والطبراني في " المعجم الكبير " (١/١٦٧) . وهو حديث صحيح .

(٦) : قال ابن تيمية في كتاب " إبطال التحليل " (ص ٢٠-٢١) : " لعل الاستحلال المذكور في الحديث =

الانفراد . وقد تقرر أن النهي عن الأمور المتعددة ، أو ترتيب الوعيد على مجموعها لا يدل على تحريم كل فرد منها ، ومن أعظم الأدلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ خُذُوهُ فَعَلُّوهٗ ﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣٦﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٧﴾ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ﴿٣٨﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿٣٩﴾ ﴿١﴾ ولا شك أن ترك الحَضِّ على طعام المسكين لا يوجب على انفراده ذلك الوعيد الشديد ، وليس أيضاً بمحرم .

واستدل المحرمون ثانياً بما أخرجہ

= إتما هو بالتأويلات الفاسدة فإنهم لو استحلوها مع اعتقاد أن الرسول ﷺ حرمها كانوا كفاراً . ولم يكونوا من أمته ، ولو كانوا معترفين بأنها حرام لأوشك أن لا يعاقبوا بالمسخ كسائر الذين لم يزالوا يفعلون هذه المعاصي ولما قيل فيهم : " لا يستحلون " فإن المستحل للشيء هو الذي يأخذه معتقداً حله . فيشبه أن يكون استحلالهم الخمر ، يعني أنهم يسمونها بغير اسمها كما في الحديث ، فيشربون الأشربة المحرمة ، ولا يسمونها حمراً . واستحللهم المعازف باعتقادهم أن آلات اللهو مجرد سمع صوت فيه لذة ، وهذا لا يحرم كألحان الطيور واستحلال الحرير وسائر أنواعه باعتقادهم أنه حلال للمقاتلة وقد سمعوا أنه مباح لبسه عند القتال عند كثير من العلماء فقاموا سائر أحوالهم على تلك ! وهذه التأويلات واقعة في الطوائف الثلاثة التي قال فيها ابن المبارك رحمه الله تعالى :

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأجبار سوء ورهبانها

ومعلوم أنها لا تغني عن أصحابها من الله شيئاً بعد أن بلغ الرسول ﷺ وبين تحريم هذه الأشياء بياناً قاطعاً للعدر ، كما هو معروف في مواضعه .

وقال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " (١ / ٣٧١ - ٣٧٢) .

" أن المعازف هي آلات اللهو كلها ، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك . ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها ، ولما قرن استحلالها باستحلال الخمر والحر .

(١) : [الحاقة : ٣٣ - ٣٤] .

قال المحدث الألباني رحمه الله رداً على كلام الشوكاني : " ويجاب بأن الاقتران لا يدل على أن المحرم هو الجمع فقط ، وإلا لزم أن الزنا المصرح به في الحديث (يعني حديث البخاري ألا يحرم إلا عند شرب الخمر واستعمال المعازف) واللازم باطل بالإجماع ، فاللزوم مثله ... " .

الترمذي^(١) عن الفرّج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد يرفعه : " إذا فعلتُ أمّي خمسَ عشرةَ خصلةً حلَّ بها البلاء " فذكر منها اتّخاذَ القيانِ والمعاذِفِ . وأخرج^(٢) أيضاً بسند فيه رميحُ الجذامي يرفعه وفيه : وظهرت القيانُ والمعاذِفُ .

والجواب عن الأول أن في إسناده الفرّجَ بنَ فضالةَ عن يحيى بن سعيد ، وقد تكلم^(٣) فيه أهلُ الحديث ، وسُئِلَ الدارقطني^(٤) عن حديثه فقال : باطلٌ ، وقال أحمد بن

(١) : في " السنن " رقم (٢٢١٠) .

وأخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي رقم (٥) وابن حبان في " المجروحين " (٢٠٧/٢) والخطيب في تاريخه (٣٩٦/١٢) وابن الجوزي في " تلبس إبليس " (ص٢٣٣-٢٣٤) و " العلل " (٣٦٦-٣٦٧/٢) من طرق عن الفرّج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن علي عن أبيه به مرفوعاً وقد أعلَّ هذا الإسناد بعليّين :

أ) : قال الترمذي عقب الحديث : " هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرّج بن فضالة ، والفرّج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث ، وضعفه من قبل حفظه ، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة " .
ب) : الانقطاع بين يحيى بن سعيد ومحمد بن الحنفية ، أعلَّه بذلك ابن حزم في رسالة الغناء له (ص٤٣٤) قال : " ويحيى بن سعيد لم يرو عن يرو عن محمد بن الحنفية كلمة ولا أدركه وكذلك أعلَّه بهذا العلائي في " جامع التحصيل " (ص٢٣٨) فقال : " محمد بن علي هو ابن الحنفية ، وذلك مرسل ... لأن يحيى ابن سعيد الأنصاري لم يدركه " .

(٢) : في " السنن " رقم (٢٢١١) وهو حديث ضعيف .

(٣) : قال البخاري : فرّج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري منكر الحديث .

وقال أبو حاتم : صدوق لا يحتج به .

" الميزان " (٣٤٣/٣-٣٤٥) .

(٤) : انظر سؤالات البرقاني (ص٦١٩) .

وقال الخطيب في " تاريخه " (٣٩٦/١٢) : أخبرنا البرقاني قال : سألت الدارقطني عن الفرّج بن فضالة ؟ فقال : ضعيف . قلت : فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن علي عن علي عن النبي ﷺ قال : " إذا عملت أمّي خمس عشرة خصلة ... " الحديث قال : " هذا باطل " قلت : من جهة الفرّج بن فضالة ؟ قال : نعم " .

حنبل : إذا روى عن الشاميين فليس به بأس ، وأما عن يحيى بن سعيد فعنده مناكير .
وقال مسلم^(١) : الفرَجُ مُنْكَرُ الحديث .

والجواب عن الثاني بأن زميخَ الجذامي مجهول الحال^(٢) ، ولم يُخْرِجْ له أحدٌ من أهل
الأمهات الست ، وبأن الترمذي رواه من طرق^(٣) ، وكلها متفقة على وجود المسخ في
هذه الأمة . وقد ثبت في الصحيح^(٤) أن هذه الأمة لا مسخ فيها وفيه نظر ؛ لأن الجمع
ممكن بأن يقال : المرفوع عن الأمة هو المسخ العام لا الخاص بقوم ، أو قرية ؛ فإن
الأحاديث الكثيرة وقد دلت على ذلك ، وواقع ذلك في مواضع كما صرح به جماعة من
ثقات أهل التاريخ .

نعم يمكن الجواب عن الحديتين المذكورين بأن الوعيد المذكور مُرْتَبٌ على مجموع
أشياء ، فلا يلزم أن يترتب على أحدهما [٤] كما سلف .
واستدلَّ المحرمون أيضاً بما أخرجه البيهقي^(٥) بلفظ : " إن ربي حرم الخمر والميسر ،

(١) : في " الكنى " (ص ٩١) .

(٢) : " التقريب " (٢٥٣/١ رقم ١٠٩) من الثالثة .

أخرجه الترمذي رقم (٢٢١١) حدثنا علي بن حجر . حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن المستلم
ابن سعيد ، عن رميح الجذامي ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ... الحديث .. " وهو حديث
ضعيف .

(٣) : أخرجه الترمذي في " السنن " رقم (٢٢١٢) حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي حدثنا عبد الله بن عبد
القدوس ، عن الأعمش ، عن هلال بن يساف ، عن عمران بن حصين ، أن رسول الله ﷺ قال : " في
هذه الأمة خسفٌ ومسخٌ وقذفٌ " فقال رجل من المسلمين : يا رسول الله ! ومتى ذلك ؟ قال : " إذا
ظهرت القينات والمعازف وشربت الخمر " . وهو حديث حسن .

(٤) : تقدم في بداية الرسالة .

(٥) : في " السنن الكبرى " (٢٢٢/١٠) .

من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله عز وجل
حرم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، والغيراء ، وكل مسكر حرام " .

والكوبة ، والقنن " قالوا : والقنن هو العود . وأجيب بأن البيهقي ^(١) رواه من حديث عمرو بن العاص بإسناد فيه ابنُ هبة ، وقد ضعفه غيرُ واحد من الأئمة كما ذلك معروف ^(٢) ، ورواه ^(٣) عن قيس بن سعد بن عبادة بإسناد فيه عبيد الله بن

= وله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن الوليد بن عبدة ، ويقال عمرو بن الوليد بن عبده به .
أخرجه أبو داود رقم (٣٦٨٥) وأحمد (١٥٨/٢ ، ١٧٠) وفي " الأشربة " رقم (٢٠٧) والفسوي في " المعرفة " (٥١٩/٢) وابن عبد البر في " التمهيد " (١٦٧/٥) .

الثانية : عن ابن وهب : أخبرني ابن هبة عن عبد الله بن هبيرة ، عن أبي هريرة أو هبيرة العجلاني عن مولى لعبد الله بن عمرو ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ خرج إليه ذات يوم وهم في المسجد فقال: إن ربي : " حرم عليّ الخمر ، والميسر ، والكوبة ، والقنن " . الكوبة : الطبل .

أخرجه أحمد (١٧٢/٢) والبيهقي في " السنن الكبرى " (٢٢٢/١٠) ورجال البيهقي ثقات . غير المولى فلم يعرفه الألباني ولعله أبو هبيرة وهو مجهول . كما في " تعجيل المنفعة " .
الثالثة : عن فرج بن فضالة ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ : " إن الله حرم على أمي الخمر ، والميسر ، والمززر ، والكوبة ، والقنن ، وزادي صلاة الوتر " .

قال يزيد بن هارون : القنن : البرابط .

أخرجه أحمد في " المسند " (١٦٥-١٦٧) وفي " الأشربة " (٢١٢ ، ٢١٤) والطبراني في " الكبير " (١٣ رقم ١٢٧) بسند ضعيف .

وهو حديث حسن لغيره .

(١) : في " السنن الكبرى " (٢٢٢/١٠) .

(٢) : أي البيهقي في " السنن " (٢٢٢/١٠) حدثني الليث بن سعد وابن هبة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبدة عن قيس بن سعد مرفوعاً ، وزاد : " ... والغبراء وكل مسكر حرام " .

ولعمرو بن الوليد متابع عن قيس ، وهو بكر بن سودة .

أخرجه أحمد في " الأشربة " رقم (٢٧) وابن أبي شبة (١٩٧/٨) والطبراني في " الكبير " (٣٥٢/١٨) والبيهقي (٢٢٢/١٠) من طريقين عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن =

زحر^(١) ، وهو ضعيف أيضاً عند أهل الحديث ، وأيضاً القين مختلف فيه ، فقيل^(٢) : هو الطنبور بلسان الحبشة ، وقيل لعبة يتقامرون بها .

حكاه الزمخشري في كتاب الفائق^(٣) عن ابن الأعرابي . وفي تحريم المعازف وسائر الملاحي أحاديث مروية في غاية الكثرة ، ولكنها متكلم عليها من أئمة الحديث ، وبعضهم يجزم بوضعها ، وما ذكرناه أصح ما روي وأحسنه .

هذا الكلام في الغناء مع آله من آلات اللهو ، وأما مجرد الغناء من غير آله فقد ذهب إلى تحليله جمهور العلماء ، بل قال : الأدفوي في الإمتاع : إن الغزالي نقل في بعض توأليفه الفقهية الاتفاق على حله .

ونقل ابن طاهر^(٤) إجماع الصحابة والتابعين عليه ، ونقل التاج الفزاري ، وابن قتيبة إجماع أهل الحرمين عليه ، ونقل ابن طاهر ، وابن قتيبة أيضاً إجماع أهل المدينة عليه ، وقال الماوردي : لم يزل أهل الحجاز يرخّصون فيه في أفضل أيام السنة المأمور فيه بالعبادة والذكر . وقال يونس بن عبد الأعلى : سألت الشافعي^(٥) عن إباحتهم أهل المدينة للسمع

= قيس به مرفوعاً وقال : " ... وإياكم والغبراء فأنها ثلث حمر العالم " .

وهذا إسناد لين ، لكنه لا بأس به في المتابعات ، عبيد الله بن زحر صدوق فيه ضعف .

(١) : قال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات وقال أبو زرعة : عبيد الله بن زحر صدوق . وقال النسائي : لا بأس به .

" الميزان " (٦/٣ رقم ٥٣٥٩) .

(٢) : في " النهاية " لابن الأثير (١١٦/٤) .

(٣) : (٢٨٤/٣) .

(٤) : في " السماع " (ص ٤٨) .

(٥) : قال الشافعي في " أدب القضاء " " إن الغناء هو مكروه ، يشبه الباطل والحال ، ومن استكثر منه فهو سفیه ترد شهادته " .

انظر : " كشف الغطاء عن حكم الإسلام في الغناء " (ص ١١) لابن القيم .

قال ابن الجوزي في " تلبیس إبلیس " (ص ٢٢٧) : وقد كان رؤساء أصحاب الشافعي رضي الله =

فقال : لا أعلم أحداً من أهل الحجاز كره السماع إلا ما كان منه في الأوصاف .

قال ابن النحوي في العمدة : وقد روي الغناء وسماعه عن جماعة من الصحابة ، وكذا روي سماعه ، والقولُ بجوازه عن جماعةٍ منهم من التابعين ، فمن الصحابة عمرُ كما رواه ابن عبد البر^(١) وغيره

= عنهم ينكرون السماع ، وأما قدماءهم فلا يعرف بينهم خلاف ، وأما أكابر المتأخرين فعلى الإنكار منهم أبو الطيب الطبري وله في ذم الغناء والمنع منه كتاب مصنف - الرد على من يحب السماع - ثم قال ابن الجوزي (ص ٢٢٩) : فهذا قول علماء الشافعية وأهل التدين منهم وإنما رخص في ذلك من متأخريهم من قلّ علمه وغلبه هواه .

وقال الشافعي : وصاحب الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه ترد شهادته " .

انظر : " الرد على من يحب السماع " (ص ٢٧-٢٨) للشيخ طاهر الطبري .

(١) : كما في كتاب " السماع " (ص ٤٢) عن يحيى بن عبد الرحمن قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب في الحج الأكبر حتى إذا كان عمر بالروحاء كلم الناس رياح بن المعتمر وكان حسن الصوت بغناء الأعراب ، فقالوا : أسمعنا ، وقصّر عنا الطريق فقال إني أفرق من عمر ، قال فكلم القوم عمر : إنا كلنا رياحاً يسمعنا ويقصّر عنا المسير فأبى إلا أن تأذن له ، فقال له : يا رياح أسمعهم وقصّر عنهم المسير ، فإذا أسحرت فارفع واحد منهم من شعر ضرار بن الخطاب ، فرع عقيرته يتغنى وهم محرمون .

وأخرجه البيهقي في " السنن الكبرى " (١٠/٢٢٤) عن السائب بن يزيد بنحوه بإسناد جيد .

قال الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ١٢٩) : وفي هذه الأحاديث والآثار دلالة ظاهرة على جواز الغناء بدون آلة في بعض المناسبات ، كالتذكير بالموت أو الشوق إلى الأهل والوطن ، أو للترويح عن النفس ، والالتواء عن وعناء السفر ومشاقه ونحو ذلك ، مما لا يتخذ مهنة ، ولا يخرج به عن حد الاعتدال فلا يقترب به الاضطراب والتثني والضرب بالرجل مما يخل بالمرءة كما في حديث أم علقمة مولاة عائشة : أن بنات أخي عائشة رضي الله عنها خُفِضْنَ فأُلمن ذلك ، فقبل لعائشة يا أم المؤمنين : إلا ندعو لهن من يلهيهن ؟ قالت : بلى ، قالت : فأرسلت إلى فلان المغني ، فأتاهم ، فمرت به عائشة رضي الله عنها في البيت فرأته يتغنى ويحرك رأسه طرباً ، وكان ذا شعر كثير ، فقالت عائشة رضي الله عنها : " أف ! شيطان أخرجه أخرجه " فأخرجوه .

أخرجه البيهقي في " السنن الكبرى " (١٠/٢٢٣-٢٢٤) والبحاري مختصراً في " الأدب المفرد " رقم

(١٢٤٧) بسند حسن . وصححه ابن رجب في " نزهة الأسماع " (ص ٦١) .

وعثمان^(١) كما نقله الماوردي^(٢) وصاحبُ البيان^(٣) ، وحكاه الرافعي ، وعبد الرحمن بن عوف كما رواه ابن أبي شيبة^(٤) وأبو عبيدة بن الجراح كما أخرجه البيهقي^(٥) ، وسعد بن أبي وقاص كما أخرجه ابن قتيبة ، وأبو مسعود الأنصاري كما أخرجه البيهقي^(٥) ، وبلال وعبد الله بن الأرقم ، وأسامة بن زيد كما أخرجه البيهقي^(٦) أيضاً ، وحمزة كما في الصحيح^(٧) ، وابن عمر كما أخرجه ابن طاهر^(٨) ، والبراء بن مالك كما أخرجه أبو نعيم^(٩) ، وعبد الله بن جعفر كما رواه ابن عبد البر^(١٠) وغيره ، وعبد الله بن الزبير كما

(١) : عزاه إليه الماوردي في " الحاوي " (٢١/٢٠٣-٢٠٥) .

- قال عمر رضي الله عنه : " الغناء زاد المسافر " أخرجه البيهقي (٥/٦٨) .
- وأخرج البيهقي في " السنن الكبرى " (٥/٦٨) : كان لعثمان جارتان تغنيان في الليل ، فإذا جاء وقت السحر قال : أمسكا فهذا وقت الاستغفار وقام إلى صلاته " .
- قال ابن تيمية في " الاستقامة " (١/٢٨١) : وقد روي عن ابن عمر آثار في إباحته للسمع ... " .
- أما النقل عن ابن عمر فباطل ، بل المحفوظ عن ابن عمر ذمه للغناء ونهيه عنه وكذلك سائر أئمة الصحابة ... " .

وانظر : " كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء " لابن قيم الجوزية (ص ١٩٥) .

- (٢) : في " الحاوي " (٢١/٢٠٤) .
- (٣) : " البيان في مذهب الإمام الشافعي " للعمري (١٣/٢٩٢-٢٩٤) .
- (٤) : في " المصنف " (٤/١٩٢) .
- (٥) : في " السنن الكبرى " (١٠/٢٢٤-٢٢٥) .
- (٦) : في " السنن الكبرى " (١٠/٢٢٥) .
- (٧) : أخرجه مسلم في صحيحه رقم (١/١٩٧٩) من حديث علي بن أبي طالب .
- (٨) : في كتاب " السماع " (ص ٤٤) .
- (٩) : في معرفة الصحابة " (٣/٦٤-٦٥) .
- وانظر : " تلبس إبليس " (ص ٢٩٤) .
- (١٠) : " الاستيعاب " (٢/٣٠٠-٣٠١) .

نقله أبو طالب المكي^(١) ، وحسان^(٢) كما رواه أبو الفرج الأصبهاني^(٣) ، وعبدُ الله بن عمرَ
وكما رواه الزبيرُ بن بكار^(٤) ، وقرظَةُ بن كعب كما رواه ابن قتيبة^(٥) ، وخوانُ بن
جبير^(٦) ، ورباح المعترق كما أخرجه صاحبُ الأغاني ، والمغيرةُ بن شعبة كما حكاه أبو
طالب المكي ، وعمرو بن العاص كما حكاه الماوردي^(٧) ، وعائشة^(٨)

(١) : في " قوت القلوب " كما في " الاستقامة " (٢٩٩/١) .

(٢) : انظر " إيضاح الدلالات في سماع الآلات " (ص ٧٩) .

(٣) : ذكره ابن حجر في " الإصابة " (٣٩٣/٣) وابن عبد البر في " الاستيعاب " (٣٠٠/٢) .

(٤) : انظر كتاب " السماع " لابن طاهر (ص ٤٤-٤٥) .

(٥) : في " الحاوي " (٢٠٤/٢١) .

(٦) : أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٩٤٩) وأطرافه (٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٣٩٠٧ ، ٣٥٣٠ ، ٣٩٣١) عن

عائشة قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جارتان تغنيان بغناء بعث ، فاضطجع على الفراش
وحول وجهه ، ودخل أبو بكر فانتهرني وقال : مزمارة الشيطان عند النبي ﷺ ! فأقبل عليه رسول الله
ﷺ فقال : " دعهما " فلما غفل غمزتهما فخرجتا " .

وفي رواية دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي جارتان (من جواري الأنصار) وفي رواية (قبتان) (في
أيام منى ، تدفّان وتضربان) تغنيان بغناء .

وفي رواية : بما تقاولت وفي أخرى (تقاذفت) الأنصار يوم بعثت وليستا بمغنيّتين) فاضطجع على
الفراش وحول وجهه ، ودخل أبو بكر [والنبي ﷺ متغشّ بثوبه] فانتهرني .

وفي رواية : فانتهرهما ، وقال : مزمارة ، وفي رواية مزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ . وفي رواية
أمزمار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ [مرتين] ؟!

فأقبل عليه ﷺ وفي رواية : فكشف النبي ﷺ وجهه فقال : " دعهما يا أبا بكر فإن لكل قوم عيداً
وهذا عيدنا " فلما غفل غمزتهما فخرجتا .

● قال ابن حجر في " الفتح " (٤٤٢/٢) :

(١) : قوله : فانتهرهما : أي الجاريتين ويجمع بأنه شرك بينهنّ في الانتهاز والزجر ، أما عائشة فلتقريرها
وأما الجاريتان فلفعلهما .

(٢) : قوله : مزمارة الشيطان بكسر الميم يعني الغناء أو الدف لأن المزماراة أو المزمار مشتق من الزمير وهو
الصوت الذي له الصفر ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء .

= وسميت به الآلة المعروفة التي يزمر بها .

وإضافتها إلى الشيطان من جهة ألها تلهي ، فقد تشغل القلب عن الذكر .

(٣) : قوله دعهما : إيضاح خلاف ما ظنّه الصديق من ألها فعلنا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنده من منع الغناء واللهو . فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له فأوضح له النبي ﷺ وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد . أي يوم سرور شرعي . فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس . وهذا يرتفع الإشكال عمن قال : كيف ساء للصديق إنكار شيء أمره النبي ﷺ وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه .

(٤) : استدل جماعة من الصوفية بحديث الباب - رقم (٩٤٩) - على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة . ويكفي في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث رقم (٩٥٢) بقولها : " وليستا بمغنيات " فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبت لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترم الذي تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء . ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهيج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح . قال القرطبي في " المفهم " (٥٣٤/٢) :

قولها : وليستا بمغنيات أي : ليستا ممن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات المعروفة بذلك . وهذا منها تحرّز من الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، الذي يحرك النفوس ، ويعتثها على الهوى والغزل والمجون ، الذي يحرك الساكن ويبعث الكامن ، وهذا النوع إذا كان في شعر يشبّ فيه بذكر النساء ، ووصف محاسنهن وذكر الخمور ، والمحرمات . لا يختلف في تحريمه ، لأنّه اللهو واللعب المذموم بالاتفاق .

فأمّا ما يسلم من تلك المحرمات فيحوز القليل منه وفي أوقات الفرح : كالعرس ، والعيد ، وعند التنشيط على الأعمال الشاقة ، ثم قال : وأمّا ما أبدعه الصوفية اليوم من الإدمان على سماع المغاني بالآلات المطربة ، فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه ، لكن النفوس الشهوانية والأغراض الشيطانية على كثير ممن يُنسب إلى الخير وشهر بذكره حتى عموا عن تحريم ذلك وعن فحشه ، حتى قد ظهرت من كثير منهم عورات المجان والمخانيث والصبيان فيرقصون ويؤفنون بحركات مطابقة ، وتقطيعات متلاحقة كما يفعل أهل السفه والمجون .

وقد انتهى التوافق بأقوام منهم إلى أن يقولوا : إنّ تلك الأمور من أبواب القرب وصالحات الأعمال =

والرُّبيع^(١) كما في صحيح البخاري وغيره .

وأما التابعون فسعيد بن المسيَّب ، وسالم بن عمرو بن حسان ، وخارجة بن زيد ،
وشريح القاضي ، وسعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وعبد الله بن أبي عتيق ، وعطاء بن
أبي رباح ، ومحمد بن شهاب الزهري [٥] ، وعمر بن عبد العزيز ، وسعد بن إبراهيم
الزهري قاضي المدينة . وأما تابعوهم فخلق لا يُحصون : منهم الأئمة الأربعة ، وابن عينة
وجمهور الشافعية^(٢) . انتهى كلام ابن النحوي .

واختلف هؤلاء المجوزون . فمنهم من قال بكراهته ، قال الماوردي^(٣) : كرههُ

= وأن ذلك يثمر صفاء الأوقات وسيئات الأحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل
البطالة والمخرقة .

قال الحافظ في " الفتح " (٤٤٣/٢) ولا يلزم من إباحة الضرب بالدفع في العرس ونحو إباحة غيره من
الآلات كالعود ونحوه .

قال القرطبي في " المفهم " (٥٣٥/٢) : فأما الغناء بآلة فيمنع وبغير آلة اختلف الناس فيه : فمنعه أبو
حنيفة وكرهه الشافعي ومالك وحكى أصحاب الشافعي عن مالك : أن مذهبه الإجازة ممن غير
كراهة . قال القاضي : المعروف من مذهب مالك المنع لا الإجازة .

قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " (٢٥٧/١) : " فلم ينكر ﷺ على أبي بكر تسميته الغناء (مزمار
الشیطان) ، وأقرهما لأنهما جاريتان غير مكلفتين ، تغنيان بغناء الأعراب الذي قيل في يوم حرب
بُعاث من الشجاعة والحرب وكان اليوم يوم عيد " .

قال أبو الطيب الطبري كما ذكره ابن الجوزي في " تلبیس إبلیس " (ص ٢٢٣-٢٢٤) : " هذا
الحديث حجتنا لأن أبا بكر سمى ذلك مزمار الشيطان ، ولم ينكر النبي ﷺ على أبي بكر قوله وإنما
منعه من التغليظ في الإنكار لحسن رفعته لا سيما في يوم العيد . وقد كانت عائشة رضي الله عنها
صغيرة في ذلك الوقت ولم ينقل عنها بعد بلوغها وتحصيلها إلا ذم الغناء وقد كان ابن أخيها القاسم
ابن محمد يذم الغناء ويمنع من سماعه وقد أخذ العلم عنها " .

(١) : تقدم ترجمته .

(٢) : تقدم ذكره . وانظر " الحاوي " (٢٠٣/٢١) .

(٣) : في " الحاوي " (٢٠٣/٢١) .

مالك^(١) ، وأبو حنيفة^(٢) ، والشافعي^(٣) في أصح ما نقل عنهم .

قال الأدفوي : ولا نصّ لأبي حنيفة ، وأحمد على التحريم ، ونقل عنهما أنهما سمعاه .
ومنهم من قال باستحبابه لكونه يُرَقُّ القلب ، ويهيجُ الأحرانَ والشوقَ إلى الله تعالى ،
وإلى ذلك ذهب جماعةٌ من الأكابر كالقشيري ، والأستاذ أبي منصور ، والغزالي^(٤) ، وابن
عبد السلام ، والسهروردي^(٥) ، وابن دقيق العيد ، وجمع من الصوفية^(٦) كأبي طالب
وحكاه عن الجنيد . وجرى عليه ابن حزم^(٧) وغيره ، وقال الأكثرُ بإباحته . قال الأدفوي
وجزم به صاحب البدائع من الحنفية ، قال صاحب الهداية^(٨) من الحنفية : وبه أخذ شمسُ
الأئمة السرخسي^(٩) . وقد أطبق على إباحة الغناء الظاهرية^(١٠) ، وجماعةٌ

(١) : أما الإمام مالك بن أنس رحمه الله فمضى عن الغناء وعن استماعه ، فقال : " إذا اشترى جارية مغنية ، كان له
ردها بالعب " وهو مذهب أهل المدينة إلا إبراهيم بن سعد وحده ، فإنه قال : حكى أبو يحيى الصلحي
في كتابه أنه كان لا يرى به بأساً .

انظر : " الرد على من يحب السماع " (ص ٢٩-٣٠) . " إغاثة اللهفان " (١/٢٤٥) .

(٢) : قال صاحب " البناية " (١٧٢/٨) ولا تقبل شهادة مخنث ... ولا نائحة ولا مغنية لأنهما تركبان محرماً
... ولا من يغني للناس ، لأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة .

قال الطبري في " الرد على من يحب السماع " (ص ٣١) : وأما الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - فإنه
يكره ذلك مع إباحته شرب المثلث ويجعل سماع الغناء من الذنوب .

وكذلك مذهب سائر أهل الكوفة ، وسفيان الثوري ، وحماد ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ،
وغيرهم ، لا اختلاف بينهم في ذلك ... " .

(٣) : تقدم ذكره . وانظر : " الحاوي " (٢١/٢٠٣) .

(٤) : انظر " الإحياء " (٢/٢٨٥) وللأخ علي حسن كتاب بعنوان (كتاب إحياء علوم الدين في ميزان
العلماء) فانظره فإنه مفيد في بابه .

(٥) : انظر كتاب " عوارف المعارف " (٥/١١٨-١١٩) .

(٦) : انظر " المحلى " (٩/٥٩) .

(٧) : انظر : " البناية في شرح الهداية " (٨/١٧٧) .

(٨) : في " المبسوط " (١٦/١٣٢) .

(٩) : " المحلى " (٩/٥٩-٦١) .

الصوفية^(١) ، ونصره الغزالي في الإحياء^(٢) ، وأوضح أدلته ، وأجاب عن أدلة المحرّمين .

وقال أبو الفتوح في الإلماح^(٣) في تكفير من يحرم السماع : الأحاديث في إباحة الدف والغناء ، أحاديث مشهورة ، فمن أنكرها فسق ، فإن رجح قول أبي حنيفة على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفر بالاتفاق انتهى .

ومن جملة ما استدل به على الجواز ما أخرجه البخاري في صحيحه^(٤) ، وأبو داود^(٥) والترمذي^(٦) عن الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليهم صبيحة عرسها ، عندهم جارتان تغنيان ، وتقولان فيما يقولان : وفيما نبي يعلم ما في غد ، فقال : " أما هذا فلا تقولاه ؛ لا يعلم ما في غد إلا الله " وفي رواية للبخاري^(٧) : " دعي هذا وقولي الذي كنت تقولين " . وللحديث ألفاظ . وفي الصحيحين^(٨) وسنن النسائي^(٩) عن عائشة قالت : دخل عليها أبو بكر في يوم فطر أو أضحى ، عندها قينتلان تغنيان بما تقاوتله الأنصار يوم بُعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مُغشًى بثوبه ، فانتهرهما أبو بكر ، فكشف صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه وقال له : دعهما يا أبا بكر ؛ فإن لكل قوم عيداً ، وهذا عيدنا .

وأخرج النسائي في سننه^(٩) بإسناد صحيح ، والطبراني في الكبير^(١٠) أن امرأة جاءت

(١) : انظر " إحياء علوم الدين " (٢/٢٨٥) .

(٢) : (ص ٧١) .

(٣) : في صحيحه رقم (٤٠٠١ ، ٥١٤٧) .

(٤) : في " السنن " رقم (٤٩٢٢) .

(٥) : في " السنن " رقم (١٠٩٠) .

(٦) : في صحيحه رقم (٤٠٠١) وقد تقدم .

(٧) : البخاري في صحيحه رقم (٥٢) ومسلم رقم (٨٩٢) تقدم توضيحه .

(٨) : في " السنن " (١٩٦/٣-١٩٧) .

(٩) : في " السنن الكبرى " (٣١٠/٥) . وفي " عشرة النساء " رقم (٧٤) .

(١٠) : (١٥٨/٧) . قلت : وأخرجه أحمد (٤٤٩/٣) بسند صحيح .

إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لعائشة : " أتعرفين هذه ؟ " قالت : لا يا نبي الله ، فقال : " هذه قينة بني فلان ، أتحبين أن تُغنيكِ ؟ " قالت : نعم . ففَعَّتْهَا " .

وأخرج ابن ماجه^(١) بسند رجاله ثقات عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ في أزقة بعض المدينة بجوارٍ من بني النجار يضربن بدفوفهنَّ ويقلن : نحن جوارٍ من بني النجار يا حبذا محمدٌ من جارٍ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : " الله يعلم أنني لأحبكن " .

وأخرج أبو داود^(٢) والترمذي^(٣) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من بعض مغازيه جاءته امرأة فقالت : يا نبي الله ، إني نذرت إن ردك الله سالماً [٦] أن أضربَ بين يديك بالدفِّ وأتغني ، فقال : " أوفِ بنذرك " قال الترمذي^(٤) : هذا حديثٌ حسنٌ صحيح ، ورواه ابن حبان في صحيحه^(٥) ، وفيه فقهه عليه السلام ، وضربت الدف . وفي بعض الروايات^(٦) أنها غنَّت بقولها :

(١) : في " السنن " رقم (١٨٩٩) وهو حديث صحيح .

(٢) : في " السنن " رقم (٣٣١٢) بإسناد حسن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

(٣) : في " السنن " رقم (٣٦٩٠) من حديث بريدة . وهو حديث صحيح انفرد به الترمذي .

(٤) : في " السنن " (٦٢١/٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث بريدة .

(٥) : في صحيحه رقم (٢٣٢/١٠) رقم (٤٣٨٦) . وهو حديث صحيح .

قال الخطابي في " معالم السنن " (٣٨٢/٤) مع مختصر السنن : ضرب الدفِّ ليس مما يعد في باب الطاعات التي يتعلّق بها النذور وأحسن حاله أن يكون من باب المباح ، غير أنّه لما اتصل بإظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله ﷺ حين قدم المدينة من بعض غزواته وكانت فيه مساءة الكفار وإرغام المنافقين صار فعله ك بعض القرب من نوافل الطاعات ولهذا أبيح ضرب الدفِّ " .

قال الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ١٢٥) : ففيه إشارة قوية إلى أن القصة خاصة بالنبي ﷺ

فهي حادثة عين لا عموم لها كما يقول الفقهاء في مثيلاتها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٦) : وقال الألباني " وهذه زيادة باطلة هنا ، وضعيفة في قصة قدومه ﷺ إلى المدينة ، وإسناده معضل ،

وليس فيها بيان هل كان قدومه من تبوك كما ساقها ابن القيم في " مسألة السماع " (ص ٢٦٥-٢٦٦) .

انظر : " الصحيحة " (٣٣١/٥) و " الضعيفة " (٦٣/٢) .

طلع البدر علينا من ثَيَّات الوداع
وجِبَ الشكر علينا ما دعا لله داعي^(١)

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند أبي داود^(٢) ، وعن عائشة عند الفاكهي في تاريخ مكة^(٣) بسند صحيح . وأخرج النسائي^(٤) والحاكم^(٥) وقال : صحيح على شرط الشيخين . عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، قال : دخلت على ابن مسعود الأنصاري ، وقرطة بن كعب ، وثابت بن زيد ، وعندهم جوار يغنين بدفوف لهن ، فقلت : أتفعلون هذا وأنتم أصحاب محمد ! فقالوا : نعم ، رُحِّصَ لنا في ذلك . وأخرج هذا الحديث أيضاً الدارقطني^(٦) وألزم الشيخين إخراجَهُ .

(١) : انظر التعليقة السابقة .

(٢) : في " السنن " رقم (٣٣١٢) بإسناد حسن .

(٣) : عراه إليه الحافظ في " التلخيص " (٣٧١/٤) .

(٤) : في " السنن " (١٣٥/٦) .

(٥) : في " المستدرک " (١٨٤/٢) .

(٦) : في " الإلزامات والتتبع " (ص ٩٢) .

هذه الحديث يرويه أبو إسحاق السبيعي ، عن عامر بن سعد به ، واختلف عليه فيه . فرواه شريك القاضي ، عن أبي إسحاق ، عن عامر بن سعد قال : دخلت على قرطة بن كعب ، وأبي مسعود ، وثابت بن زيد .

ورواه عن شريك بهذه الكيفية : ابن أبي زائدة ، ويحيى الحماني ، ويحيى بن صبيح وعلى بن عابس .

" المعرفة " (٢٤٠-٢٤١/٣) لأبي نعيم . " الموضح " للخطيب (١١/٢-١٢) .

وثابت بن زيد : اختلف في اسمه على أوجه .

انظر : " معجم الصحابة " (١٣١/١) لابن قانع .

ورواه كل من : علي بن حجر ، وأبو غسان ، والهيثم بن جميل عن شريك ، عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد ، به ، ولكنهم لم يذكروا " ثابت بن زيد " . أخرجه النسائي في " السنن " (١٣٥/٦) والطبراني في " المعجم الكبير " (٢٤٨/١٧) (٣٩/١٩) مختصراً . والحاكم في " المستدرک " (١٨٤/٢) ولعل هذا من شريك ، فإنه كان سيئ الحفظ كما هو معروف ، وزد على هذا أنه خولف ، فرواه =

وأخرج الحاكم في المستدرك^(١)، والترمذي^(٢)، وابن ماجه^(٣) أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : " فضلُ ما بين الحلال والحرام الدُّفُّ والصوتُ " يعني في النكاح . صححه الحاكم^(٤) ، وألزم الدارقطني^(٥) الشيخين إخراجَهُ .

وفي البخاري^(٦) من حديث عائشة قالت : زَفَفْنَا امرأةً لرجل من الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : " أما كان معكم هُوْ ؛ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ تَحِبُّ اللَّهُوَ " وأخرج عبد الرزاق^(٧) بسند صحيحٍ عن ابن عمر أن داودَ عليه السلام كان يأخذ المعزفةَ ، فيضربُ بها فيقرأ عليها ، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما سمع أبا موسى يقرأ : " لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود " كما في المتفق عليه^(٨) من حديثه .

= إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق ، واختلف عنه : فرواه عبد الله بن رجاء ، عنه ، عن أبي إسحاق ، عن عامر ، به ، وذكر فيه " أبي بن كعب " بدلاً من " قرظة بن كعب " .

أخرجه الطبراني في " الكبير " (٢٤٧/٧) والحاكم في " المستدرك " (١٠٢/١) من طريق يحيى الحماني عن إسرائيل ، عن عثمان بن أبي زرة ، عن عامر بن سعد به ، وخالفهما شعبة - ولعل هذا هو المحفوظ - فرواه عن أبي إسحاق ، عن عامر قال : شهدت ثابت بن دبيعة ، وقرظة بن كعب الأنصاري في عرس ... الحديث . هكذا بدون ذكر لـ (أبي مسعود) في الحديث . أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٦٩) والبيهقي في " السنن الكبرى " (٢٨٩/٧) والحاكم (١٨٤/٢) وصححه .

(١) : (١٨٤/٢) .

(٢) : في " السنن " رقم (١٠٨٨) .

(٣) : في " السنن " رقم (١٨٩٦) .

قلت : وأخرجه أحمد (٤١٨/٣) من طرق عن هشيم ، عن أبي بلج ، عن محمد بن حاطب ، به .

وهو حديث حسن .

(٤) : في " المستدرك " (١٨٤/٢) .

(٥) : في " الإلزامات والتتبع " (ص ٧٠) .

(٦) : في صحيحه رقم (٥١٦٢) .

(٧) : في " المصنف " (٤٨١/٢) .

(٨) : أخرجه البخاري رقم (٥٠٤٨) ومسلم رقم (٧٩٣) .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة . وقد قيل أنها متواترة ، وبها استدل من قال بجواز الضرب بالدف ، وهو مروي عن الجمهور ، بل قال ابن طاهر^(١) : إنه سنة مطلقاً لحديث المرأة الناذرة ، ولا يصح النذر إلا في قربة .

وعن الإمام أحمد^(٢) أنه سنة في العرس والختان ، وشذ من قال بتحريمه . وقيل بكراهته في غيرهما . وأما ما روي عن ابن الصلاح^(٣) أنه قال : إن اجتماع الدف والشبابة لم يقل

(١) : في كتاب " السماع " (ص ٥١) .

(٢) : ذكره ابن الجوزي في " تلييس إبليس " (ص ٢٩٣) .

وقال ابن رجب في " نزهة الأسماع " (ص ٦٩-٧٠) قال الإمام أحمد : حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع قال : سألت مالك بن أنس عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال : " إنما يفعلونه عندنا الفساق " .

انظر : " المدونة " (٤/٤٢١) ، " مسائل عبد الله " رقم (٤٤٩) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول : سمعت يحيى القطعان يقول : " لو أن رجلاً عمل بكل رخصة : يقول أهل الكوفة في النبذ وأهل المدينة في السماع وأهل مكة في المنعة لكان فاسقاً " .
" الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (ص ١٧) للحلال . " مسائل عبد الله " رقم (٤٤٩) .

(٣) : في " فتاوى ومساائل ابن الصلاح " (٢/٤٩٩) مسألة رقم (٤٨٨) . أقوام يقولون : إن سماع الغناء بالدف والشبابة حلال ، وإن صدر الغناء والشبابة من أمرد دلّ على حسن الصوت كان ذلك نور على نور وذلك يحضرهم النساء الأجنبية ... ثم يتفرون عن السماع بالرقص والتصفيق ويعتقدون أن ذلك حلال وقربة يتوصلون بها إلى الله تعالى ... " .

فأجاب ابن الصلاح : ليعلم أن هؤلاء من إخوان أهل الإباحة الذين هم أفسد فرق الضلالة ... ولقد كذبوا على الله سبحانه وتعالى وعلى عباده الذين اصطفى ، أحبولة نصبوها من حبال الشيطان خداعاً ، وأعجوبة من حوادث الزمان جلبوها خداعاً للعوام .

ثم قال (ص ٥٠٠) : وأما إباحة هذا السماع وتحليله فليعلم أن الدف والشبابة والغناء إذا اجتمعت فاستماع ذلك حرام عند أئمة المذاهب وغيرهم من علماء المسلمين ، ولم يثبت عن أحد ممن يعتد بقوله في الإجماع والاختلاف أنه أباح هذا السماع والحلال المنقول عن بعض أصحاب الشافعي إنما نقل في الشبابة منفرداً والدف منفرداً ... " .

وانظر : " إغاثة اللهفان " (١/٢٢٨) .

بجوازه أحدٌ ، وأنَّ مَنْ قال بإباحة المفردات لم يقل بإباحتها مجتمعةً . فقد ردَّ ذلك عليه جماعةٌ من المحققين كالنتاج السُّبكي وغيره .

وقال الأدفوي : نظرتُ في نحو مائة مصنَّفٍ ، لم أجد ما ذكره لأحد ، وأطال الكلام معه . وقد احتجَّ المحرَّمون للغناء بأدلة منها قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾^(١) وفي الآية الوعيد على ذلك ، ولا يكون إلا على حرام .

ولهو الحديث . قال ابن مسعود : هو الغناء ، وأشباهه ، وأجيب^(٢) عن ذلك بأنَّ ذلك فيمن فعله ليضلَّ عن سبيل الله ، كما يشهدُ لذلك السببُ ، وقد سَمَّى الله الحياة الدنيا لعباً ولهواً فقال : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهْوٌ ﴾^(٣) ؛ فلو كان اللهو محرماً لكان جميع ما في الدنيا كذلك .

وأخرج الفريابي^(٤) ، وعبد [بن] حميد^(٥) عن محمد بن الحنفية قال في قوله تعالى :

(١) : [لقمان : ٦] .

أخرجه البيهقي في " السنن الكبرى " (٢٢٣/١٠) وابن أبي شيبة (٣٠٩/٦) والحاكم (٤١١/٢) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي وقال : حميد هو ابن زياد صالح الحديث . وأخرجه ابن جرير الطبري في " جامع البيان " (١١/٢١١-٦١) ، وابن كثير في تفسيره (٣٣١/٦) وهو أثر صحيح .

(٢) : قال الواحدي في تفسيره " الوسيط " (٤٤١/٣) : " أكثر المفسرين على أن المراد بـ ﴿ لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ الغناء ، قال أهل المعاني ويدخل في هذا كل من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعارف على القرآن ، وإن كان اللفظ ورد بـ (الاشتراء) لأن هذا اللفظ يذكر بالاستبدال والاختيار كثيراً . (٣) : [محمد : ٣٦] .

(٤) : عزاه إليه السيوطي في " الدر المنثور " (٢٨٣/٦) ، وابن كثير في تفسيره (١٣٠/٦) . وأخرجه ابن جرير الطبري في " جامع البيان " (٤٨/١١) عن مجاهد في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ قال : لا يسمعون الغناء .

ثم قال : وأصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته ، حتى يخيل إلى من يسمعه أو يراه أنه خلاف ما هو به ، والشرك قد يدخل في ذلك ، لأنه محسن لأهله ، حتى قد ظنوا أنه حق ، وهو باطل =

﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾^(١) هو الغناء واللهو . وأخرج نحو ذلك عبد بن حميد^(٢) عن أبي الجحاف . وأخرج نحوه ابن أبي حاتم^(٣) عن الحسن ، ومن ذلك حديث النهي عن بيع المغنيات ، وعن شرائهن ، وعن كسبهن ، وأكل أثمانهن كما أخرجه [٧] الترمذي^(٤) وابن ماجه^(٥) ، وسعيد بن منصور^(٦) من حديث أبي أمامة ، وأخرجه أبو الطيب الطبري^(٧) من حديث عائشة .

وأخرج الطبراني^(٨) من حديث عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : " ثَمَنُ

= ويدخل فيه الغناء لأنه أيضاً مما يحسنه ترجيع الصوت ، حتى يستحل سامعه سماعه ، والكذب يدخل فيه لتحسين صاحبه إياه ، حتى يظن صاحبه أنه الحق ، فكل ذلك مما يدخل في معنى الزور ... " .

(١) : [الفرقان : ٧٢] .

(٢) : عزاه إليه السيوطي في " الدر المنثور " (٢٨٣/٦) وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره رقم (١٥٤٥٠) .

(٣) : في تفسيره رقم (١٥٤٦٢) .

(٤) : في " السنن " رقم (١٢٨٢ ، ٣١٩٥) من حديث أبي أمامة .

قال الترمذي عقب الحديث رقم (١٢٨٢) حديث أبي أمامة ، إنما نعرفه مثل هذا من هذا الوجه ، وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعفه وهو شامي .

وقال الترمذي عقب الحديث رقم (٣١٩٥) : هذا حديث غريب إنما يروى من حديث القاسم عن أبي أمامة ، والقاسم ثقة ، وعلي بن يزيد يضعف في الحديث . قال : سمعت محمداً - البخاري - يقول : القاسم ثقة وعلي بن يزيد يضعف .

قلت : علي بن يزيد قد توبع .

وعبيد الله بن زجر قواه أحمد بن صالح وأبو زرعة والنسائي والبخاري .

" الميزان " (٦/٣-٧ رقم ٥٣٥٩) . والقاسم صدوق .

(٥) : في " السنن " رقم (٢١٦٨) . وهو حديث حسن .

(٦) و (٧) : لم أجده .

(٨) : في " المعجم الكبير " (٧٣/١ رقم ٨٧) عن عمر بن الخطاب قال : أن رسول الله ﷺ قال : " ثَمَنُ

القينة سُحْتٌ ومن نبت لحمه على السُّحْتِ فالنار أولى به " .

وأورده الهيثمي في " المجمع " (٩١/٤) وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو متروك وضعفه جمهور =

الْقَيْنَةُ وَغَنَّاؤُهَا حَرَامٌ" وأخرج البيهقي^(١) عن أبي هريرة يرفعه : " لا تبيعوا المغنيت ولا تشروهنَّ ، ولا تعلموهنَّ ، ولا خير في تجارة فيهن ، وثمان حرام " وأخرج ابن صبري في أماليه^(٢) ، وابن عساكر في تاريخه^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : " من قعد إلى قَيْنَةٍ يستمتع منها صُبَّ في أذنه الآنك يوم القيامة " .

وأخرج الحميدي في مسنده^(٤) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : " لا يحلُّ ثمن المغنية ، ولا بيعها ، ولا شراؤها ، ولا الاستماعُ إليها " وأخرج الديلمي^(٥) عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : " ثلاثة لا حرمة لهم : النائحة لا حرمة لها ، ملعونٌ كسبها ، والمغنية لا حرمة لها محقٌّ مالها ، ملعونٌ من اتخذها ، وآكل الربا لا حرمة له ، محقٌّ ماله " .

وأخرج ابن أبي الدنيا^(٥) ، والطبراني^(٦) ، =

= الأئمة ونقل عن ابن معين في رواية لا بأس به وضعفه في أخرى .

انظر : " الميزان " (٤٣٣-٤٣٤ رقم ٩٧٢٦) .

قال النسائي : متروك . قال أحمد : عنده مناكير . وقال أبو زرعة : ضعيف وقال ابن عدي عامة ما يرويه غير محفوظ .

وهو حديث ضعيف . انظر " الضعيفة " رقم (٣٤٥٨) .

(١) : في " السنن الكبرى " (١٥٠-١٤٠/٦) من حديث عائشة .

(٢) : عزاه إليه صاحب " كنز العمال " (٢٢٠-٢٢١/٥) من حديث أنس .

وانظر : " المحلى " (٥٧/٩) .

(٣) : تقدم من حديث أبي أمامة .

(٤) : في " مسنده " (٦٨/٢) بسند واه .

(٥) : في " ذم الملاهي " (ص٤٦-٤٧ رقم ٤٣) بإسناد ضعيف جداً .

(٦) : في " الكبير " رقم (٧٧٤٩) من طريق الوليد بن الوليد عن ابن ثوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم

عن أبي أمامة ، به . وسنده ضعيف ، فيه الوليد بن الوليد وقيل ابن أبي الوليد ، لين الحديث .

= " التقريب " (٤٧٤/١) .

وابن مردويه^(١) عن أبي أمامة يرفعه من حديث : " والذي بعثني بالحق ، ما رفع رجلاً عقيرته بالغناء إلا بعث الله له شيطانين يرُدُّان على عاتقه ، ثم لا يزالان يضربان بأرجلهما على صدره ، حتى يكون هو الذي يسكت " وأخرج ابن صصري في أماليه^(٢) عن ابن عباس يرفعه : " إياكم واستماع المعازف والغناء ، فإنهما يُنبِتَانِ النفاق في القلب كما يُنبِتُ الماءُ البقل " وأخرج ابن أبي الدنيا في ذمّ الملاحي^(٣) ، والبيهقي في السنن^(٤) عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : " الغناء ينبتُ النفاق في القلب كما ينبتُ الماءُ البقل " وأخرج نحوه البيهقي^(٥) عن جابر يرفعه ، وأخرج نحوه أيضاً الديلمي^(٦) عن أنس ، وأخرج البزار^(٧) ، والضياء المقدسي^(٨) ، وابن

= وأخرجه الطبراني في " الكبير " رقم (٧٨٢٥) من طريق ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم به .

وأورده الهيثمي في " المجمع " (١١٩/٨-١٢٠) وقال : رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها وثقوا وضعفوا .

- (١) : عزاه إليه السيوطي في " الدر المنثور " (١٩٥/٥) .
- (٢) : عزاه إليه صاحب " كنز العمال " (٢٢٠/١٥) .
- (٣) : (ص ٤٥ رقم ٤١) .
- (٤) : (٢٢٣/١٠) وقال البيهقي في " الشعب " (٣٢٩/٩) روي مسنداً بإسناد غير قوي وأخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٧) من طريق سلام بن مسكين ، به عن شيخ شهد أبا وائل في وليمة فجعلوا يلعبون ، يتلقبون ، يغتنون ، فحل أبو وائل حيوته ، وقال : سمعت عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " الغناء ينبتُ النفاق في القلب " .

وهو حديث ضعيف . انظر : " الضعيفة " رقم (٢٤٣٠) .

(٥) : في " الشعب " (٣٢٩/٩) . وهو حديث ضعيف جداً .

(٦) : في " مسنده " (٣٢٢/٢) وهو حديث ضعيف جداً .

(٧) : في مسنده رقم (٧٩٥ - كشف) وقال البزار : لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد .

(٨) : في " المختارة " (٢٢٠٠/١٨٨/٦ ، ٢٢٠١) .

مردويه^(١) ، وأبو نعيم^(٢) ، والبيهقي^(٣) عن أنس وعائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: " صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ : مَزْمَارٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ ، وَرِثَّةٌ عِنْدَ مَصِيبَةٍ " وأخرج ابن سعد^(٤) ، والبيهقي في السنن^(٥) عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : " إِنَّمَا تُهَيِّتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ، عِنْدَ نِعْمَةٍ هُوَ وَلَعِبٌ وَمَزَامِيرُ الشَّيَاطِينِ ، وَصَوْتٌ عِنْدَ مَصِيبَةٍ ، وَخَمْسُ وَجْهِ ، وَشَقُّ جِيوبٍ ، وَرِثَّةُ شَيْطَانٍ " .
وأخرج الديلمي^(٦) عن أبي أمامة مرفوعاً : " إِنْ اللَّهُ يَبْغِضُ صَوْتَ الْخُلُخَالِ كَمَا يَبْغِضُ صَوْتَ الْغَنَاءِ " والأحاديثُ المرويةُ من هذا الجنسِ في هذا البابِ في غايةِ الكثرةِ .
وقد جمعَ منها جماعةٌ من العلماءِ مصنفاً كابنِ حزم ، وابنِ طاهر ، وابنِ أبي الدنيا ، وابنِ حمدانِ الأربلي ، والذهبي ، وغيرهم . وأكثرُ الأحاديثِ المذكورةِ فيها في النهي عن آلاتِ الملاهي .

(١) : عزاه إليه صاحب " كنز العمال " (٢٢٢/١٥) .

(٢) : من حديث عائشة عزاه إليه صاحب " كنز العمال " (٢٢٢/١٥) .

(٣) : انظر المصدر السابق .

وهو حديث صحيح . وله شاهد من حديث جابر سيأتي .

(٤) : في " الطبقات " (١٣٨/١) .

(٥) : في " السنن الكبرى " (٦٩/٤) و " الشعب " (٢٤١/٧) رقم ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ .

قلت : وأخرجه الحاكم (٤٠/٤) وابن أبي الدنيا في " ذم الملاهي " رقم (٦٤) . والطيالسي في مسنده رقم (١٦٨٣) وابن أبي شيبة في " المصنف " (٣٩٣/٣) والبخاري في " شرح السنة " (٤٣٠/٥) - (٤٣١) . وأخرجه الترمذي رقم (١٠٠٥) مختصراً . وهو حديث حسن لغيره .

قال ابن تيمية في " الاستقامة " (٢٩٢-٢٩٣/١) : " هذا الحديث من أجود ما يحتج به على تحريم الغناء كما في اللفظ المشهور ، عن جابر بن عبد الله " صوت عند نعمة : هو ولعب ، ومزامير الشيطان " فنهي عن الصوت الذي يفعل عند النعمة ، كما نهى الصوت الذي يفعل عند المصيبة ، والصوت الذي عند النعمة هو صوت الغناء " .

(٦) : في " مسنده " (٢٤٤/١) بإسناد ضعيف جداً .

وقد أجاب المجوزون للغناء عن هذه الأحاديث فقالَ الأدفوي في الإمتاع^(١) : وقد ضَعَّف هذه الأحاديثَ الواردةَ في هذا الباب جماعةٌ من الظاهرية ، والمالكية ، والحنابلة ، والشافعية [٨] . ولم يحتجَّ بها الأئمةُ الأربعة ، ولا داود ، ولا سفيان ؛ وهم رؤوس المجتهدين ، وأصحابُ المذاهب المتبعة . وقد ذكر أبو بكر بن العربي في كتابه الأحكام^(٢) الأحاديثَ في ذلك ، وضعَّفها وقال : لم يصحَّ^(٣) في التحريم شيء يعني من جميع الأحاديث

(١) : انظر كتاب " السماع " لابن طاهر (ص ٤١) .

(٢) : (١٤٩٣-١٤٩٤) .

(٣) : قال المحدث الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ٨٠) :

سبق أن رددت على ابن حزم وغيره من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة في المقدمة ، وفي أثناء تخريج الأحاديث الستة الصحيحة المقدمة والذي أريد بيانه الآن ، أن أحاديث التحريم بالنسبة لابن حزم ونظرنا إليها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما ضعفه منها ، وهو مخطئ .

الثاني : ما لم يقف عليه منها ، أو وقف على بعض طرقها دون بعض ولو وقف عليها وثبتت عنده لأخذ بها ، فهو معذور - خلافاً لمقلديه ولا سيما ، وقد عقب على ما ضعف منها بقوله حالفاً غير حاث إن شاء الله .

" المحلى " (٥٩/٩) .

" والله لو أسند جميعه ، أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به " .

هذا الذي نظنه فيه ، والله حسبي ، وأما المقلدون له بعد أن قامت عليهم الحجة وتبينت لهم المحجة ، فلا عذر لهم ولا كرامة ، بل مثلهم كمثل ناس في الجاهلية كانوا يعبدون الجن ، فأسلم هؤلاء ، واستمر أولئك في عبادتهم وضلالهم كما قال تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝ ﴾ .

الثالث : ما ضعفه منها ، ولم يبد لنا اعتراض عليه ، فلا شأن لنا به . فسيكون ردي عليه إذن في القسم الأول والثاني فأقول وبالله التوفيق :

القسم الأول : انتقد ابن حزم - الحديث الذي أخرجه البخاري معلقاً - تقدم توضيحه - وهو =

= حديث صحيح . قد صححه : البخاري ، ابن الصلاح ، ابن القيم ، ابن حبان ، النووي ، ابن كثير
السخاوي ، الإسماعيلي ، ابن تيمية ، العسقلاني ، ابن الأمير الصنعاني ، ابن الوزير الصنعاني .
وانتقد أيضاً ابن حزم الحديث الصحيح .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : " إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ - أَوْ حَرَّمَ - الْخَمْرَ
وَالْمَيْسِرَ ، وَالْكُوبَةَ ، وَكُلَّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ " .
رواه عنه قيس بن حبتر النهشلي وله عنه طريقان :

الأولى : عن علي بن بذيمة : حدثني قيس بن حبتر النهشلي عنه .
أخرجه أبو داود رقم (٣٦٩٦) والبيهقي (٢٢١/١٠) وأحمد (٢٧٤/١) وفي " الأشربة " رقم
(١٩٣) وأبو يعلى في مسنده رقم (٢٧٢٩) وعنه ابن حبان في صحيحه رقم (٥٣٦٥) والطبراني في
" المعجم الكبير " (١٢/١٠١-١٠٢ رقم ١٢٥٩٨ ، ١٢٥٩٩) من طريق سفيان عن علي بن بذيمة ،
قال سفيان : قلت لعلي بن بذيمة : " ما الكوبة ؟ قال : الطبل " .

الثانية : عن عبد الكريم الجزري عن قيس بن حبتر بلفظ : " إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْخَمْرَ ، وَالْمَيْسِرَ ،
وَالْكُوبَةَ - وَهُوَ الطُّبْل - وَقَالَ : كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ " .

أخرجه أحمد (٢٨٩/١) وفي " الأشربة " رقم (١٤) والطبراني رقم (١٢٦٠١) والبيهقي (٢١٣/١٠) .
قال الألباني في " تحريم آلات الطرب " (ص ٥٦) : هذا إسناد صحيح من طريقه عن قيس هذا ، وقد
وثقه أبو زرعة ، ويعقوب في " المعرفة " (١٩٤/٣) وابن حبان في " الثقات " (٣٠٨/٥) والنسائي
والحافظ في " التقريب " واقتصر الذهبي في " الكاشف " على ذكر توثيق النسائي . وأقره .
وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على " المسند " في الموضعين (٤/١٥٨ ، ٢١٨) .

● أعله ابن حزم بجهالة تابعية (قيس بن حبتر النهشلي) وهذا من ضيق عطنه وقلة معرفته ، فقد وثقه
جمع من المتقدمين والمتأخرين .

قال الحافظ ابن حجر في " التهذيب " (٤٤٦/٣) وقال ابن حزم : مجهول وهو نهشلي من بني تميم .
القسم الثاني : وهو ما لم يقف عليه منها أو وقف على بعض طرفها دون البعض .
(منها) : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ ، مِزْمَارٌ عِنْدَ نَعْمَةٍ ، وَرَكَّةٌ عِنْدَ مُصِيبَةٍ " . تقدم تخريجه وهو حديث صحيح .
وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ : =

الواردة في تحريم الغناء والآلات اللهوية ، وهكذا قال ابن طاهر : إنه لم يصحَّ فيها حرفٌ واحدٌ .

وقال الشيخ علاء الدين القونوي في شرح التعرف ، قال أبو محمد بن حزم : لا يصحُّ في هذا الباب شيء ، ولو وردَ لَكُنَّا أَوَّلَ قَائِلٍ به ، وكلَّمَا ورد فيه فموضوعٌ ، ثم حلفَ على ذلك وقال : والله لو أَسْنَدَ واحدٌ حديثاً واحداً فأكثر من طريقِ الثقات فهو إلى غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا حجة في أحدٍ دونه . كما روي عن ابن عباس وابن مسعود في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾^(١) أَهْمَا

= " إني لم أنه عن البكاء ، ولكني فهمتُ عن صوتين أحقَّين فاجرين : صوت عند نعمة - هو ولعب - ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة ولطم وجوه ، وشق جيوب ورثة شيطان " . تقدم تخريجه . وهو حديث حسن لغيره .

قال ابن حزم في " المحلى " (٥٧/٩ - ٥٨) وفي رسالته (ص ٩٧) : " لا يُدرى من رواه " ١٩ . فهذا دليل على صحة قول الحافظ ابن عبد الهادي في ابن حزم : " وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة " . انظر : " تحريم آلات الطرب " (ص ٥٤ ، ٩٠) . ومنها أحاديث لم يذكرها :

١- ما أخرجه البيهقي (٢٢٢/١٠) بإسناد حسن رجاله ثقات عن قيس بن سعد رضي الله عنه وكان صاحب راية النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال ذلك - يعني حديث مولى ابن عمرو المتقدم - قال : " والغبراء ، وكل مسكر حرام " .

٢- وأخرج الترمذي في " السنن " رقم (٢٢١٣) من طرق عن عبد الله بن عبد القدوس ، عن الأعمش ، عن هلال بن يساف ، عن عمران بن حصين ، أن رسول الله ﷺ قال : " في هذه الأمة خسفٌ ، ومسحٌ ، وقذف " فقال رجل من المسلمين : يا رسول الله ! ومتى ذاك ؟ قال : " إذا ظهرت القينات والمعازف ، وشربت الخمر " .

وهو حديث حسن . انظر : " الصحيحة " رقم (١٦٠٤) .

(١) : [لقمان : ٦] .

=

- عن ابن عباس .

فسراً هو الحديث بالغناء .

قال ابن حزم^(١) : ونصُّ الآية يطل احتجاجهم بها لقوله تعالى : ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) ، وهذه صفة مَنْ فعلها كان كافراً ، ولو أن شخصاً اشترى مصحفاً ليضلَّ عن سبيل الله ، ويتخذها هزواً لكان كافراً ، فهذا هو الذي ذمَّ الله تعالى ، وما ذمَّ من اشترى هو الحديث ليروح به نفسه ، لا ليضلَّ به عن سبيل الله قال : واحتجوا فقالوا : مِنْ الْحَقِّ الْغِنَاءُ أم من غير الحقِّ ، ولا ثالثَ لهما . وقد قال تعالى : ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الْضَّلَالُ﴾^(٣) وجوابنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ " ^(٤) فمن نوى بالغناء عوناً على معصية ، فهو فاسقٌ ، وكذا بكل شيء غير الغناء ، ومن نوى به

= أخرج البيهقي في " السنن " (٢٢٣/١٠) وابن أبي الدنيا في " ذم الملاحى " رقم (٢٧) . وابن الجوزي في " تلييس إبليس " (ص ٢١٩) والبخاري في " الأدب المفرد " (٢٦٥ ، ٧٨٦) . وانظر : " جامع البيان " (١١/٦١ - ٦١/٢١) لابن جرير الطبري ، " تفسير القرآن العظيم " لابن كثير (٣٣١/٦) وهو أثر صحيح .

أثر ابن مسعود أثر صحيح . تقدم تخريجه .

(١) : في " المحلى " (٦٠/٩) تقدم التعليق على ذلك .

(٢) : قال في " المحرر الوجيز " (٩/١٣) : والآية باقية المعنى في أمة محمد ، ولكن ليس ليضلوا عن سبيل الله بكفر ، ولا يتخذوا الآيات هزواً ، ولا عليهم هذا الوعيد بل ليعطل عبادة ، ويقطع زماناً بمكروه ، وليكون من جملة العصاة والنفوس الناقصة ...

(٣) : [يونس : ٣٢] .

(٤) : تقدم تخريجه .

قال ابن تيمية في " مجموع فتاوى " (٦٣٠/١١) : " وذلك أن الكلام في السماع وغيره من الأفعال

على ضربين :

أحدهما : هل هو محرم ؟ أو غير محرم ؟ بل يفعل كما يفعل سائر الأفعال التي تلتذ بها النفوس ، وإن كان فيها نوع من اللهو واللعب كسماع الأعراس وغيرها . مما يفعله الناس لقصد اللذة واللهو لا لقصد العبادة والتقرب إلى الله .

ترويح النفس ليقوى به على الطاعات ، ويسيطر نفسه بتلك على البر فهو محسن ، وفعله هذا من الحق ، ومن لم ينو لا طاعة ولا معصية فهو لغو مغفوء عنه كخروج الإنسان إلى بستانه ، وقعوده على بابهِ متفرجاً ، ومدّ ساقه ، وقبضها وغير ذلك^(١) .

وقال العلامة مفتي العرب أبو القاسم عيسى بن العلامة ناجي التنوخي المالكي في شرح رسالة أبي يزيد ، قال الفاكهاني : لم أعلم في كتاب الله ، ولا في السنة حديثاً صحيحاً صريحاً في تحريم الملاهي ، وإنما هي ظواهر وعمومات يُتأسسُ بها لا أدلة قطعية^(٢) . واستدل ابن رشد بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾^(٣) وأي دليل في ذلك على تحريم الملاهي والغناء وللمفسرين فيها أربعة أقوال :

الأول : أنها نزلت في قوم من اليهود . أسلموا فكان اليهود يلقونهم بالسب والشتم ،

= النوع الثاني : أن يفعل على وجه الديانة ، والعبادة ، وصلاح القلوب ، وتجريد حب العباد لربهم ، وتزكية لنفوسهم ، وتطهير قلوبهم ، وأن تحرك من القلوب الخشية ، والإنابة ، والحب ، ورقة القلوب . ثم قال رحمه الله (٦٣١/١١-٦٣٢) : ومن المعلوم أن الدين له أصلان . فلا دين إلا ما شرع الله ولا حرام إلا ما حرم الله والله تعالى عاب على المشركين أنهم حرموا ما لم يحرمه الله ، وشرعوا ديناً لم يأذن به الله .

ولو سئل : عمن يقوم في الشمس . قال : هذا جائز ، فإذا قيل : إنه يفعله على وجه العبادة ، قال : هذا منكر .

ولهذا من حضر السماع للعب واللهو لا يعده من صالح عمله ، ولا يرجو به الثواب وأما فعله على أنه طريق إلى الله تعالى فإنه يتخذ ديناً ، وإذا نهى عنه كان كمن نهى عن دينه ، ورأى أنه قد انقطع عن الله ، وحرّم نصيبه من الله تعالى إذا تركه ، فهو لاء ضلال باتفاق علماء المسلمين : إن اتخاذ هذا ديناً وطريقاً إلى الله تعالى أمر مباح ، بل من جعل هذا ديناً وطريقاً إلى الله تعالى فهو ضال ، مغتر ، مخالف لإجماع المسلمين " .

(١) : انظر التعليقة السابقة .

(٢) : هذا كلام مردود فانظر ما تقدم من الأحاديث .

(٣) : [القصص : ٥٥] .

فيعرضون عنهم .

الثاني : أن اليهود أسلموا فكانوا إذا سمعوا ما غيرَه اليهودُ وبدَّلوا مِنْ بَعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وصفته أَعْرَضُوا عَنْهُ ، وَذَكَرُوا الْحَقَّ .

الثالث : أنهم المسلمون إذا سمعوا الباطلَ لم يلتفتوا إليه .

الرابع : أنهم ناسٌ من أهل الكتاب لم يكونوا يهودَ ولا نصارى ، وكانوا على دين الله كانوا ينتظرون بَعَثَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فلما سمعوا به بمكةَ فَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ [٩] فَأَسْلَمُوا ، وكان الكفارُ من قريشٍ يقولون لهم : أفْ لَكُمْ اتَّبِعْتُمْ غُلَامًا كَرِهَهُ قَوْمُهُ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنْكُمْ ، وهذا الأخيرُ قاله ابن العربي في أحكامه^(١) .

وليت شعري كيف يقومُ الدليلُ من هذه الآيةِ على تحريم الملاحي ! واستدل بقوله تعالى : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٢) وهذا لا صراحةَ فيه كما تقدم .

واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : " كُلُّهُ يُلْهُو بِهِ الْمُؤْمِنُ هُوَ بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثَةً : مَلَاعِبَةُ الرَّجُلِ أَهْلُهُ ، وَتَأْدِيَةُ فَرَسِهِ ، وَرَمِيهِ عَنْ قَوْسِهِ " ^(٣) .

(١) : (١٤٨٢/٣) .

قال ابن جرير الطبري في " جامع البيان " (١١/١٠٠-٩١) : يقول تعالى ذكره وإذا سمع هؤلاء القوم الذين آتيناهم الكتاب : اللغو ، وهو الباطل من القول ..

كما حدثنا بشر ، قال : ثنا يزيد قال : ثنا سعيد ، عن قتادة : ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ لا يجارون أهل الجاهل والباطل في باطلهم ، آتاهم من أمر الله ما وقدهم عن ذلك .

• وبما أن السماع لغو .. وباطل .. فهو محرم .

(١) : [يونس : ٣٢] .

انظر : " مجموع الفتاوى " (١١/٦٣١-٦٣٢) وقد تقدم توضيح ذلك .

(٢) : أخرجه أحمد (٤/١٤٤) والترمذي رقم (١٦٣٧) وابن ماجه رقم (٢٨١١) وابن أبي شيبة في مصنفه

= (٢٢/٩) . وهو حديث ضعيف .

قال الغزالي^(١) : قلنا : قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فهو باطل ؛ لا يدلُّ على تحريمها ، بل يدل على عدم الفائدة . وقد سلم ذلك على أن التلهي بالنظر إلى الحبشة وهم يرقصون في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبت في الصحيح^(٢) خارجاً عن تلك الأمور الثلاثة^(٣) .

والجوابُ الجوابُ ، وقد سلّم الإمام حجة الإسلام الغزالي^(٣) عدم قيام دليل يدل على تحريم سماع الغناء والدفّ والشبابة ، وانتصر للقول بإباحتها . وقال : القياسُ : تحليلُ العود ، وسائر الملاهي ، ولكن ورد ما يقتضي التحريم . قال ابن النحوي في العمدة بعد أن نقل عنه ذلك .

= ولكن هناك حديث حسن أخرجه الترمذي رقم (٢٣٢٢) وابن ماجه رقم (٤١١٢) والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (١٧٠٨) .

عن أبي هريرة ؓ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها إلا ذكر الله ، وما والاه ، وعالمًا ومتعلمًا " .

وأخرج الطبراني كما في "المجمع" (٢٢٢/١٠) : عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : " الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما ابتغي به وجه الله " . وهو حديث حسن .

(١) : في "الإحياء" (١٦٦/٥) .

(٢) : البخاري في صحيحه رقم (٤٥٤) وأطرافه [٤٥٥ ، ٩٥٠ ، ٩٨٨ ، ٢٩٠٦ ، ٣٥٣٩ ، ٣٩٣١ ، ٥١٩٠ ، ٥٢٣٦] من حديث عائشة .

(٣) : والرد على الغزالي في شرح ابن حجر لفوائد الحديث السابق .

قال الحافظ في "الفتح" (٥٤٩/١) : واللعب بالحرايب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو . وقال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه .

وقال الحافظ في "الفتح" (٤٤٥/٢) : واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواشب للتدريب على الحرب والتنشيط عليه . واستنبط منه جواز المناقفة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب .

قلت : لا يصحُّ يعني ما يقتضي تحريمَ العود ، وسائر الملاهي . وجملته ما استدل به القائلون بتحريم آلات الملاهي ما أخرجه أبو داود^(١) أن ابن عمر سمع زمزماً فوضع أصبعه في أذنيه ، ونأى عن الطريق ، وقال : يا نافع هل تسمع شيئاً قال : لا ، فوضع أصبعه ، وقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمع مثل هذا .
والجواب أولاً : بأن الحديث ضعيف^(٢) ، قال اللؤلؤي ، قال أبو داود : هذا الحديث منكر . وقال أبو محمد بن حزم : أخرجه أبو داود وأنكره .

وثانياً : أنه لو صحَّ فهو حجة الإباحة لأنه لو كان حراماً لما أباحه ﷺ لابن عمر ، ولا ابن عمر لنافع ولنهي النبي ﷺ عن ذلك وأمر بالسكوت عنه ، أو بكسر الآلة ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فإن قيل : فلم سدد سمعه عنه ؟ قيل : إما لكونه في ذلك الوقت في حال مع ربّه لا يجب أن يشتغل عنه فيه بغيره ، كما قال لي وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل أو لأنه تجنبه كما تجنب كثيراً من المباحات ، كالأكْل متكئاً ، وأن يبيت في بيته ديناراً أو درهماً ، وأن تعلق الستر على سهوة في البيت ، وأمثال ذلك^(٣) .

(١) : في " السنن " رقم (٤٩٢٤) وأحمد (٨/٢ ، ٣٨) وابن سعد (١٦٣/٤) والبيهقي في " السنن الكبرى " (٢٢٢/١٠) . وابن حبان في صحيحه (٢١١٣ - موارد) .

(٢) : بل هو حديث صحيح .

(٣) : قال ابن تيمية مفرقا بين السماع والاستماع تعليقا على حديث عائشة : " وليس في حديث الجاريتين أن النبي ﷺ استمع إلى ذلك ، والأمر والنهي إنما يتعلق بالاستماع ، لا بمجرد السماع كما في الرؤية فإنه إنما يتعلق بقصد الرؤية لا ما يحصل منها بغير الاختيار ، كذلك في اشتمام الطيب إنما ينهي المحرم عن قصد الشم ، فأما إذا شم ما لا يقصده فإنه لا إثم عليه وكذلك في مباشرة المحرمات كالخوأس الخمس من السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، إنما يتعلق الأمر والنهي في ذلك بما للعبد فيه قصد وعمل ، وأما ما يحصل بغير اختياره فلا أمر فيه ولا نهي .

وهذا مما وجه به حديث ابن عمر : أنه لم يكن يستمع ، إنما كان يسمع وهذا لا إثم فيه ، وإنما النبي ﷺ عدل طلباً للأكمل والأفضل ، كمن اجتاز بطريقة فسمع قوما يتكلمون بكلام محرم فسد =

واعلم أنه قد استدللَّ المحرمون بأدلة عقلية :

أحدها : أن الغناء ولا سيما بالآلات المطربة تدعو إلى شرب الخمر ، لأنَّ اللذة عند أهل السماع في الغالب إنما تتم بشربه .

الثاني : أنها تذكر غير الشارب لمجالس الشرب ، فتنبعث لذلك الشهوة ، فيكون الإقدام على الحرام .

الثالث : أن الاجتماع عليها لما صار عادة أهل الفسوق كان محرماً لحديث : " من تشبه بقوم فهو منهم " (١) . وأجيب عن الأول بالمنع ، والسند أن اللذة الكاملة تحصل بمجرد السماع من غير احتياج إلى أمر آخر مسكر أو غيره بدليل الحسن والوجدان ؛ فإن من لا شعور له بشرب المسكر كالبهائم التي هي أغلظ من بني آدم تتأثر لذلك ، فتستحق

= أذنيه كيلاً - يسمعه فهذا أحسن ، ولو لم يسد أذنيه لم يأثم بذلك اللهم إلا أن يكون في سماعه ضرر ديني لا يندفع إلا بالسد " .

قال في " عون المعبود " (٤/٤٣٥) " وتقرير الراعي لا يدلُّ على إباحته لأنها قضية عين ، فلعله سمعه بلا رؤية ، أو بعيداً منه على رأس جبل ، أو مكان لا يمكن الوصول إليه أو لعل الراعي لم يكن مكلفاً فلم يتعين الإنكار عليه " .

- تقدم أن (المعارف) هي آلات اللهو كلها لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك .

- أخرج حديث عمر النسائي في " السنن " (٢/١٧٨) وأبو نعيم في " الحلية " (٥/٢٧٠) بسند صحيح . قال الأوزاعي رحمه الله تعالى : كتب عمر بن عبد العزيز إلى (عمر بن الوليد) كتاباً فيه : " ... وإظهارك المعارف والمزمار بدعة في الإسلام ، ولقد هممتُ أن أبعث إليك من يجزئ جثتك حمة سوء " .
والخلاصة : أن العلماء والفقهاء . وفيهم الأئمة الأربعة ، متفقون على تحريم آلات الطرب إتباعاً للأحاديث النبوية، وآثار السلف وإن صح عن بعضهم خلافه فهو محجوج بما ذكر والله عز وجل يقول : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ﴿٥٥﴾ .

" الاستقامة " (١/٢٨١-٢٨٢) ، " منهاج السنة " لابن تيمية (٣/٤٣٩) ، " تلبيس إبليس "

(ص ٢٤٤) .

(١) : تقدم تحريجه .

الأحمال الثقالة ، وتستقصر المسافات الطوال ، كما ذلك معلوم من حال الإبل [١٠] عند سماع الحادي الجحيد ، وربما أفضى ذلك إلى تَلَفِها ، وأيضاً لو سَلِمَ أن السماع بمجرده ليفضي إلى الشراب في حق قريب العهد به ؛ فإنما يحرم استعمالها في حق من كان كذلك ، أما من لم يكن قد شربه أصلاً إذا كان قد شربه ، ثم تاب وحسنت توبته ، وطالت مُدَّتُه فلا تشملها العلة ، وهذا هو الجواب عن الدليل الثاني .

والجواب عن الثالث المنع من كون ذلك شعاراً مختصاً بأهل الفسوق ، لأن غيرهم من أهل العفة والنزاهة ، قديماً وحديثاً ، يقع منهم الاجتماع على السماع كما قدمنا حكاية ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين ، فَمَنْ بعدهم .

وقد استدل المجوزون على ما ذهبوا إليه بأدلة منها قوله تعالى : ﴿ وَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ ﴾^(١) ووجه التمسك أن الطيبات جمع محلى باللام فيشمل كل طيب ، والطيب يطلق بإزاء المستلذ وهو الأكثر المتبادر إلى الفهم عند التجرد عن القرائن ويطلق بإزاء الظاهر والحلال ، وصيغة العموم كلية تتناول كل فرد من أفراد المعاني الثلاثة كلها ، ولو قصرنا العام على بعض أفرادها لكان قصره على المتبادر هو الظاهر .

وقد صرح ابن عبد السلام في دلائل الأحكام أن المراد في الآية بالطيبات المستلذات . ومن الأدلة قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) وقال : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٣) قالوا : ولم يرد نص من كتاب فيه تفصيل تحريمه ، ولا سنة صحيحة ، كما سبق ذلك عن حكاية جماعة من العلماء .

ومن الأدلة التي ذكروها الإجماع على تحليل السماع^(٤) مطلقاً . قالوا : وذلك لأنه

(١) : [الأعراف : ١٥٧] .

(٢) : [الأنعام : ١١٩] .

(٣) : [النمل : ٤٤] .

(٤) : تقدم التمييز بين الاستماع والسماع من كلام ابن تيمية .

اشتهر من فعل^(١) عبد الله بن جعفر الهاشمي ، وعبد الله بن الزبير وغيرهما . وانتشر ذلك في الصحابة في خلافة عليٍّ - عليه السلام - ومعاوية .

ولم ينكر ذلك أحدٌ ، ولو كان محرماً لأنكروه على فاعله ، وهذا هو المذهب^(٢) السكوتي . وقد استكثر من الاحتجاج به أهل المذاهب ، وأيضاً البراءة الأصلية^(٣) ، وهي الحلُّ وعدم التحريم مستصحبةً لا تنتقل عنها إلا بدليل شرعي ؛ فمن ادعى أن السماع الذي تلتذ به الأسماع ، وتميل إليه الطباعُ محرَّمٌ ، فعليه إقامة الدليل الذي تنحسم به مادة النزاع ، لا سيما كون ذلك جَلَبَ نفعٍ خاصٍّ خالٍ عن ضررٍ ؛ فإنه حسنٌ عقلاً .

إذا تقرر هذا تبين للمصنف العارف بكيفية الاستدلال ، العالم بصفة المناظرة والجدال أن السماع بآلةٍ وبغيرها من مواطن الخلاف بين أئمة العلم .

ومن المسائل التي لا ينبغي التشديد في النكير على فاعلها ، وهذا الغرض هو الذي حملنا على جمع هذه الرسالة ؛ لأن في الناس من يوهم لقلة عرفانه بعلوم الاستدلال ، وتعطل جرایة عن الدراية بالأقوال أن تحريم^(٤) الغناء بالآلة وغيرها من القطعيات المجمع على تحريمها .

(١) : قاله ابن تيمية في " الاستقامة " (١/٢٨٢-٢٨٣) .

وأما ما يذكر من فعل عبد الله بن جعفر في أنه كان له جارية يسمع غناءها في بيته فعبد الله بن جعفر ليس مما يصلح أن يعارض قوله في الدين - فضلاً عن فعله - لقول ابن مسعود وابن عمر ، وابن عباس وجابر وأمثالهم .

ثم قال رحمه الله : الذي فعله عبد الله بن جعفر كان في داره ، لم يكن يجتمع عنده على ذلك ، ولا يسمعه إلا من مملوكته ، ولا يعده ديناً وطاعة ، بل هو عنده من الباطل ، وهذا مثل ما يفعله بعض أهل السعة من استماع غناء جاريته في بيته ونحو ذلك ، فأين هذا من هذا ! هذا لو كان مما يصلح أن يحتج به فكيف وليس بحجة أصلاً .

(٢) : أي الإجماع السكوتي . تقدم تعريفه .

(٣) : تقدم توضيح معناها .

(٤) : تقدم توضيح ذلك خلال الرد على ابن حزم ومقلديه .

وقد علمت أن هذه فريّة ما فيها مزيّة ، وجهالة بلا محالة ، وقصورُ باعٍ بغيرِ نزاعٍ ،
فهذا هو الأمرُ الباعثُ على جمع هذه المباحثِ ، لما لا يخفى على عارفٍ أن رميَ من
ذكرنا من الصحابة^(١) [١١] والتابعين وتابعيهم وجماعةً من أئمة المسلمين بارتكابِ محرّم
قطعاً من أشنعِ الشنع ، وأبدعِ البدع ، وأوحشِ الجهالات ، وأفحشِ الضلالات ؛ فقصدنا
الذبُّ عن أعراضهم الشريفة ، والدفع عن هذا الجنبِ للعقولِ السخيفة . وقد عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ
لم نَقْعُدْ في مجلسٍ من مجالس السماع ،
ولا لابسنا أَهْلَهُ في بقعةٍ من البقاع ،
ولا عرفنا نوعاً من أنواعه ،
ولا أدر كنا وضعاً من أوضاعه ،

ولكننا تكلمنا بما تقتضيه الأدلة ، وأزحنا عن صدرِ المتكلم بالجهالة كلَّ عِلَّةٍ ، ليكون
في إيرادِ الإنكار وإصداره على علم ، ويتبين له أن هذه المسألة ليست من المواطنِ التي
يُحْمَدُ القائمُ في تضليل أهلها ، ولكن كيف يهتدي إلى سبيل الإنصاف من زعم أن مسألة
السماع ليست من مسائل الخلاف ، فيالله العجب لو نظر هذا المسكينُ إلى مصنّفٍ من
مصنّفات المسلمين ، لعلم بطلان دعواه ، وفورُ جهله وهواه . وهب أن هذه المسألة محرّمة
بالإجماع ، أما درى هذا الغافل أن للناس في كون الإجماع حجةً قطعيةً أو ظنيةً مذهبين :
أحدهما : أنه حجةٌ ظنيةٌ^(٢) لا يفيد العلم ، بل يفيد الظنَّ ، وإليه ذهب جمع من
المحققين كأبي الحسين البصري^(٣) ، والإمام فخر الدين الرازي^(٤) ، وسيف الدين
الآمدي^(٥) وغيرهم .

(١) : انظر " الاستقامة " لابن تيمية (١/٢٨٠-٢٨٥) .

(٢) : انظر " البحر المحيط " (٤/٤٤٣-٤٤٤) .

(٣) : في " المحصول " (٤/٦٤) .

(٤) : في " الإحكام " (١/٣٤٣) .

الثاني : أنه حجة قطعية^(١) ، وإليه ذهب الأكثرون كما قال الأصفهاني^(٢) ، وذهب جمع من محققي الحنفية كالبرزدي ، وصدر الشريعة وأتباعهم إلى أن للإجماع مراتب ، فإجماع الصحابة مثل الكتاب والخبر المتواتر ، وإجماع مَنْ بعدهم بمنزلة المشهور من الأحاديث ، والإجماع الذي سبق فيه الخلاف في العصر السالف بمنزلة خبر الواحد ، ثم القائلون بكونه حجة قطعية اختلفوا في بعض الصور ، كالإجماع الذي شذ منه بعض المجتهدين كواحد أو اثنين ، وكالإجماع السكوتي ؛ وهو ما أتاه بعض المجتهدين قولاً أو فعلاً ، وانتشر في أهل الإجماع ، وسكتوا عليه ، فلم ينكروه ، وكالإجماع المسبوق بالخلاف ، والمشهور في الأول أنه ليس بإجماع ولا حجة ، حكى ذلك أبو بكر الرازي من الحنفية عن الكرخي منهم ، وقيل إنه إجماع .

وفي البحر للزرکشي^(٤) أنه المذهب ، ونقله الآمدي^(٥) عن ابن جرير ، وإليه يميل كلام الجويني^(٦) ، قال الهندي : والقائلون بأنه إجماع مرادهم أنه ظني لا قطعي .
والمشهور أيضاً في الثاني كما قال الرافعي أنه حجة ، وهل هو إجماع ؟ .

قال الزرکشي^(٧) : الراجح أنه إجماع ، وقيل ليس بإجماع ، وعزى إلى الشافعي .

قال الزرکشي^(٨) : وليعلم أن المراد هنا بالخلاف أنه ليس بإجماع قطعي ، وبذلك صرح

(١) : وبه قال الصيرفي وابن برهان وحزم به من الحنفية الدبوسي وشمس الأئمة .

" البحر المحيط " (٤/٤٤٣) .

(٢) : ذكره الشوكاني في " إرشاد الفحول " (ص ٢٩٤) .

(٣) : في " الشرح " كما في " البحر المحيط " (٤/٤٩٧) .

(٤) : في " البحر المحيط " (٤/٤٤٣) .

(٥) : في " الإحكام " (١/٣٤٣) .

(٦) : في " البرهان " (١/٦٧٩-٦٨٢) .

(٧) : في " البحر المحيط " (٤/٤٤١) .

(٨) : في " البحر المحيط " (٤/٤٤٣) .

ابن برهان عن الصيرفي ، وكذا ابن الحاجب^(١) . وإلى كون الإجماع في هاتين الصورتين ظنياً لا قطعياً أشار صاحبُ جمع الجوامع .

وهكذا الإجماع الذي يندر مخالفة إجماع ظني ، وإليه يشير كلامُ إمام الحرمين . ونقل الزركشي عن صاحبِ التقوم^(٢) من الحنفية أنه أدنى مراتب الإجماع . ونقل عن قوم إحالة وقوعه [١٢] ، واختلف القائلون بأن الإجماع حجة قطعية أيضاً في غير ما ذكر من الصور ، هل يُقبل فيه أخبار الآحاد والظواهر ؟ فيه قولان :

قيل : لا يقبل ، ونقل عن الجمهور ، وصححه القاضي في التقريب ، والغزالي في كتبه وعليه فالمنقول بالآحاد إجماعٌ وليس بحجة .

نبه على ذلك الصفيُّ الهندي^(٣) ، وقيل : يقبل وعليه الفقهاء ، وصححه المتأخرون . وقد عُلِمَ من هذا أن الإجماع إما ظنيُّ كُله عند قوم ، أو بعضه ظني ، وبعضه قطعيٌّ عند آخرين ، وأن القطعيَّ منه عند هؤلاء ما عُلِمَ بطريقٍ يفيد العلم من سماعٍ أو تواترٍ صدوره عن جميع المجتهدين من الأمة ، بحيث لا يشذُّ أحدٌ منهم بطريق صريحٍ كقولهم : هذا حلال ، أو هذا حرام ، أو هذا باطل ، أو نحو ذلك ، كما ذكره الغزالي^(٤) ، ونَبّه عليه ابن أبي شريف في حاشية شرح الجمع^(٥) .

وإذا علم أن الإجماع منه قطعيٌّ ، ومنه ظنيٌّ فمنكرُ حكم الإجماع الظني ومعتقدُ خلافه لا يكفرُ باتفاق العلماء ، وقد نقل إجماعهم على ذلك غيرُ واحد من المحققين ، منهم سيفُ الدين الآمدي^(٦) ، والصفيُّ الهندي في

(١) : انظر " الكوكب المنير " (٢٦٠/٢ - ٢٦١) ، " التبصرة " (ص ٣٤٩) .

(٢) : في " البحر المحيط " (٤٤٣/٤) .

(٣) : انظر " الكوكب المنير " (٢٦١/٢) .

(٤) : انظر " المستصفى " (١٧٦/١ ، ١٧٩) .

(٥) : (١٩٦/٢) .

(٦) : في " الإحكام " (٢٢٩/١) .

النهاية^(١) ، والقاضي عضد الدين في شرح المختصر^(٢) ، وأبو العباس القرطبي فيما نقله عنه الزركشي في البحر^(٣) . ومن جزم بنفي التكفير في مُنكرٍ حكم الإجماع الظني السعد في شرح التوضيح ، والشريف الجرجاني في شرح المواقف ، والمحقق ابن الأهمام .
وأما مُنكر حكم الإجماعي القطعي فحكى فيه الآمدي^(٤) ، وابن الحاجب^(٥) في أصولهما ثلاثة مذاهب ، فقال الآمدي^(٤) : اختلفوا في تكفير جاحد الجمع عليه ، فأثبتته بعض الفقهاء ، وأنكره الباقر مع اتفاقهم على أن إنكار حكم الإجماع الظني غير موجب تكفيراً ، هذا والمختار إنما هو التفصيل بين أن يكون داخلياً في مفهوم اسم الإيمان كالعبادات الخمس ، ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة ؛ فيكون جاحده كافراً أو لا يكون داخلياً كالحكم بجل البيع ، وصحة الإجارة ، ونحوه ؛ فلا يكون جاحده كافراً انتهى .

وقال ابن الحاجب في مختصره^(٥) : إنكار حكم الإجماع القطعي .

ثالثها : المختار أن نحو العبادات الخمس تكفر انتهى .

وقال العلامة زين الدين - المدخل في الملخص - : لا يكفر منكر إجماع سكوئي أو أكثرى ، أو ظني منقول بالآحاد . قيل : وكذا ما لم يبلغ المجمعون فيه عدد التواتر ، ولا يكفر منكر إجماع قطعي على الأصح ، إلا إذا كان الحكم ضرورياً ، لأن العلم بحجية الإجماع ليس داخلياً في الإيمان ، لأنه نظري انتهى .

وقال العلامة ابن القيم^(٧) : الإجماع الذي تقوم به الحجة ، وتنقطع معه المезде ،

(١) : انظر " الكوكب المنير " (٢ / ٢٦٢) .

(٢) : (٢ / ٣٣) .

(٣) : (٤ / ٤٤٣) .

(٤) : في " الإحكام " (١ / ٢٢٩ - ٢٣١) .

(٥) : (٢ / ٣٢ - ٣٣) .

(٦) : في " الإحكام " (١ / ٤٤٣ - ٤٤٦) .

(٧) : انظر " إعلام الموقعين " (١ / ٣٤١ - ٣٤٣) .

وتحرمُ معه المخالفةُ هو الإجماعُ القطعي المعلوم انتهى .

وقال النووي^(١) : ليس تكفير جاحد الإجماع على إطلاقه ، بل مَنْ جَحَدَ مُجْمَعاً عليه فيه نصٌ ، وهو من الأمور الظاهرة الذي يشترك في معرفتها الخاص والعام [١٣] ، كالصلاة ، وتحريم الخمر ونحوهما ، فهو كافر ، ومن جحد مجمعا عليه ظاهراً لا نصاً فيه ففي الحكم بتكفيره خلافٌ . وقد أشار ابن أبي شريف في حاشية شرح الجمع إلى أن ما لم يبلغ حدَّ الضرورة فلا كفرَ به ، وإن كان مشهوراً .

وقال السعد في شرحه : العقائد : إن من استحل محرماً لعينه ، وقد ثبت بدليل قطعي يكفر ، وإلا فلا . بأن كانت حرمة لغيره ، أو ثبتَ بدليل ظني^(٢) انتهى .

وقال الهندي في النهاية^(٣) : جاحدُ المجمع عليه من حيث إنه مجمعٌ عليه بإجماع قطعي لا يكفر عند الجماهير ، خلافاً لبعض الفقهاء ، وإنما قيدنا بقولنا : من حيث هو مجمعٌ عليه ، لأن من أنكر وجوب الصلوات الخمس ونحوها يكفر ، وهو مجمعٌ عليه ، لكن لا لأنه جاحد حكم الإجماع قال : وجاحد الظني لا يكفرُ وفاقاً انتهى .

وقال شمس الدين القرافي^(٤) المالكي بعد أن ذكر قول إمام الحرمين : كيف يكفر من جحدَ حكم الإجماع ، ولا يكفر من ردَّ أصل الإجماع ، ولا يكون الفرعُ أقوى من أصله ! فقال : جوابه أنا لا نكفر برد المجمع عليه من حيث إنه مجمعٌ عليه ، بل من حيث الشهرةُ المحصلة للعلم ، فمضى انضافت هذه الشهرةُ إلى الإجماع كفر جاحده ، فإذا لم تنصف لم يكفر ، فليس الفرعُ أقوى من أصله على هذا ، وإنما يلزم لو كفرنا به من حيث إنه مجمعٌ عليه ، لا من حيث الشهرةُ انتهى .

(١) : انظر " البحر المحيط " (٤٤٣/٤-٤٤٥) .

(٢) : انظر " الكوكب المنير " (٢٥٧/٢-٢٥٨) .

(٣) : انظر " نهاية السؤل " (٣٨٣/٢) و " المستصفى " (١٩٦/١) .

(٤) : في " شرح تنقيح الفصول " (ص ٣٣٧) .

وقال القرطبي^(١) من المالكية : الحق في هذه المسألة التفصيل ، فمن قال : إن أدلة الإجماع ظنية فلا شك في نفي التكفير ، لأن المسائل الظنية اجتهادية ، ولا تكفير فيها بالاتفاق ، ومن قال أنها قطعية فهو لاء هم المختلفون في تكفيره ، والصواب أنه لا يكفر ، وإن قلنا أن تلك الأدلة قطعية متواترة ، لأن هذا لا يعم كل أحد بخلاف من جحد سائر المتواترات ، والتوقف عن التفكير أولى من الهجوم عليه ؛ فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : " من قال لأخيه يا كافر فقد باءها بما أحدهما ، فإن كان كما قال ، وإلا حار عليه " ^(٢) انتهى .

وقال ابن دقيق العيد : من قال أن دليل الإجماع ظني فلا سبيل إلى تكفير مخالفه كسائر الظنيات ، وأما من قال أن دليله قطعي فالحكم المخالف له إما أن يكون طريق ثبوته قطعياً أو ظنياً ، فإن كان ظنياً فلا سبيل إلى التفكير به .

وإن كان قطعياً فقد اختلف فيه ، ولا يتوجب الاختلاف فيما تواتر من ذلك عن صاحب الشرع بالنقل ، فإنه يكون تكديماً موجباً للكفر بالضرورة ، وإنما يتوجه الخلاف فيما حصل فيه الإجماع بطريق قطعي ، أعني أنه ثبت وجود الإجماع به ، ولم يُنقل الحكم بالتواتر عن صاحب الشرع ^(٣) .

فتلخص أن مسائل الإجماع تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع ، فيكون ذلك تكديماً موجباً للكفر بالضرورة ، وإنما يتوجه الخلاف فيما حصل فيه الإجماع بطريق قطعي ^(٤) ، أعني أنه ثبت وجود الإجماع به ولم ينقل الحكم بالتواتر عن صاحب

(١) : انظر " الكوكب المنير " (٢٥٩/٢) .

(٢) : تقدم تخريجه مراراً .

(٣) : انظر " إرشاد الفحول " (ص ٢٨٠ - ٢٨١) .

(٤) : ومعنى كونه " حجة قاطعة " بالشرع - أي بدليل الشرع كونه حجة قاطعة . أي يقدم على باقي

الأدلة . وليس قاطع هنا بمعنى الجازم الذي لا يحتمل النقيض ، وإلا لما اختلف في تكفير منكر حكمه

وهذا مذهب الأئمة الأعلام منهم الأئمة الأربعة وأتباعهم وغيرهم من المتكلمين . =

الشرع [١٤] ، لا فيما صحبه التواتر بالنقل عن صاحب الشرع ، كوجوب الصلوات الخمس ، فإنه ينتفي الخلاف في تكفير جاحديه ، لمخالفته التواتر ، لا لمخالفة الإجماع ... إلى آخر كلامه الذي نقله الزركشي في البحر^(١) ، وابن أبي شريف في شرح الإرشاد ، وغيرهما من المتأخرين . وقد ذكر أبو إسحاق الشيرازي^(٢) في الملخص أن الفسق يتعلق لمخالفة الإجماع ، والكفر يتعلق برد ما علم من دين الله قطعاً وبقيناً .

وقال إمام الحرمين في البرهان^(٣) : إن الضابط فيه أن مَنْ أنكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر ، ومَنْ اعترف بكون الشيء ، من الشرع ثم جحدّه كان منكراً للشرع ، وإنكار جزئه كإنكار كله انتهى .

ولنقتصر على هذا المقدار من نقل أئمة الأصول من أهل المذاهب الإسلامية ، وقد خرجنا عن المقصود إلى غيره ، ولكنه أخذ بعض الكلام بحجة بعض ، وأردنا تكميل الفائدة في مسألة الإجماع ، وحكم مخالفه ، ليتيقن المسارع إلى الحكم بالإجماع من دون بصيرة^(٤) .

والجزم على مخالفه مطلقاً بالكفر والضلال ، مع أنه قد تقرر في الأصول خلاف مَنْ خالف في إمكان الإجماع ، ووقوعه ، ونقله ، وحجته . وذلك معروف عند كل من له إلمام بعلم الأصول ، والتفات إلى طرائق العلماء الفحول . ولقد قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه الروض الباسم^(٥) : إن الضروريات من الإجماع هي الضروريات

= " تيسير التحرير " (٢٢٧/٣) ، " الكوكب المنير " (٢١٥/٢) .

(١) : (٤٤٣/٤) .

(٢) : انظر " المحصول " (٤٤٥/٤) و " البحر المحيط " (٤٤٣/٤-٤٤٤) .

(٣) : (٦٧٥/١) .

(٤) : نعلم أن الشوكاني يقول : بعدم حجة الإجماع .

انظر : " إرشاد الفحول " ، المقصد الثالث : الإجماع (ص ٢٦٦) .

(٥) : (١٤٨/١-١٤٩) .

من الدين ، قال : وغالب الإجماعات المنقولة في المسائل الاجتهادية من قبيل الإجماع السكوتي انتهى .

وقال الغزالي في المستصفى^(١) : كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ ، ولو خالفَ الإجماعَ قبل علمه به حتى يطلع عليه انتهى .

وهذا على فرض أن المسألة التي وقعَ فيها الإنكارُ مما يُدعى في مثلها الإجماع ، فكيف بمسألة السماع التي ادعى المجوّزون فيها أنه مجمعٌ على الجواز^(٢) كما مر تحقيقه^(٣) ! .

وبالجملة فهذا كلام مع من ير حُجَّةَ الإجماع ، ولهذا لم نورد إلا كلام الأئمة القائلين بحجته ، وأما من لم يقل بحجية الإجماع ، إما لعدم وجود دليل يدل على أنه حجة ، أو لعدم إمكانه في نفسه ، أو إمكان نقله ، فتركُ الإنكارِ عليه بما ادعى فيه الإجماع أوضح من تركِ الإنكارِ على غيره . والقول بعدم حُجَّةِ الإجماع هو الذي^(٤) أرجحُه لأُمور لا يتسع لها المقام ، وقد استوفيتها في غيره^(٥) .

وبعد هذا كله فنقول : السماع لا شك بعدما ذكرنا من اختلاف الأقوال ، والأدلة أنه من الأمور المشتبهة ، والمؤمنون وقافون عند الشبهات كما ثبت ذلك في الصحيح^(٦) عنه صلى الله عليه وآله وسلم : " فمن ترك المشتبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه " . ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر القُدود والحدود ، والدلال والجمال ، والهجر والوصال ، والفم والرَّشْف ، والتهتُّك والكشف

(١) : (١٨٢/١) .

(٢) : انظر " الأحاديث وآثار السلف ورد دعواهم على ذلك " .

(٣) : قلنا أن الشوكاني يقول بعدم حجية الإجماع .

انظر : " أدلة الإجماع " ، " إرشاد الفحول " (ص ٢٧٥) وما بعدها . " البحر المحيطة " (٤/٤٤٠ -

٤٤٦) ، " الكوكب المنير " (٢/٢١٠ - ٢٢٠) .

(٤) : انظر " إرشاد الفحول " : المقصد الثالث : الإجماع (ص ٢٦٦) وما بعدها .

(٥) : تقدم تخريجه .

[١٥] ، ومعاقره العقار ، وخلع العذار والوقار ؛ فإنَّ سامعَ هذه الأنواع في مجامع السماع لا ينجو من بليّة ، ولا يسلم من مجنّة ، وإن بلغ من التعصّب في ذات الله إلى حدّ يقصرُ عنه الوصفُ .

وكم لهذه الوسيلة من قتيلٍ دمه مطوّلٌ ، وأسيرٍ بهموم غرامه وهيامه مكبوّلٌ ، ولا سيما إذا المغني حسنَ الصورة والصوت ، كالمرأة الحسناء ، والغلام الجميل ، وما كان الغناء الواقع في زمن العرب في الغالب إلا بأشعار فيها ذكر الحرب . وصفاتُ الطعن والضرب ، ومدحُ صفاتِ الشجاعة والكرم .

والتشبيبُ بذكر الديار ، ووصفُ أصنافِ النعم . فليحذر المتحفظ لدينه ، الراغب في السلامة ؛ فإنَّ للشيطان حبالاً ينصبُّ لكلِّ إنسان منها ما يليقُ به ، وربما كان الغناء على الصفة التي وصفناها من أعظم خدائع الخبيث ، ولا سيما لمن كان في زمن الشيعة ؛ فإن نفسه تميل إلى المستلذات الدنيوية بالطبع ، وأيضاً السماع من أعظم الأسباب الجالبة للفقر المذهبة للأموال ، وإن كانت عزيمة القدر .

وقد قال بعض الحكماء : إن السماع من أسباب الموت ، فقليل له : كيف ذلك ؟ فقال : لأن الرجل يسمع ، فيطربُ ، فينقُ ، فيسرفُ ، فيفتقرُ ، فيغتمُ ، فيعتلُّ ، فيموت^(١) .

(١) : وما أعظم كلمات الشوكاني هنا في إشارة إلى أخطار السماع وأثره على النفوس والدين والعرض والمال والمجتمع .

قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " (٣٥٢/١) : فاعلم أن للغناء خواصاً لها تأثير في صبغ القلب بالنفاق ونباته فيه كنبات الزرع بالماء . فمن خواصه :

١/ أنه يلهي القلب ويصده عن فهم القرآن وتدبره ، والعمل بما فيه ، فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبداً ، لما بينهما من التضاد ، فإن القرآن ينهى عن اتباع الهوى ، ويأمر بالعفة ، ومجانبة شهوات النفوس وأسباب الغي ، وينهى عن اتباع خطوات الشيطان والغناء يأمر بضد ذلك كله ويحسّنه ، ويهيّج النفوس إلى شهوات الغيِّ ، فيثير كامنها ، ويزعج قاطناتها ويحرّكها إلى كل قبيح ، =

= ويسوقها إلى وصل كل مليحة ومليح ، فهو والخمر رضيعا لبان ...

وقال بعض العارفين : السماع يورث النفاق في قوم ، والعناد في قوم والكذب في قوم ، والفجور في قوم ، والرعونة في قوم .

ثم قال رحمه الله (٣٥٤/١) : ومن علامات النفاق : قلة ذكر الله والكسل عند القيام إلى الصلاة ، ونقر الصلاة ، قل أن نجد مفتونا بالغناء إلا وهذا وصفه .

- قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي يُرَأَوْنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ ﴾ [النساء : ١٤٢] .

قال ابن القيم في " كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء " (ص ١٠٣-١٠٤) والتحقيق في السماع أنه مركب من شبهة وشهوة ، وهما الأصلان اللذان ذم الله من يتبعهما ويحكمهما على الوحي الذي بعث به أنبياء ورسله .

قال تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ۖ ﴾ [النجم : ٢٣] فالظن الشبهة وما تهوى الأنفس الشهوة والهدى الذي جاءنا من ربنا مخالف لهذا .

قال تعالى : ﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ۗ ﴾ [التوبة : ٦٩] .

فالاستمتاع بالخلق وهو النصيب هو الشهوة ، والخوض هو الكلام بمقتضى الشبهة فهذان السدءان هما داء الأولين والآخرين إلا من عصم الله وقليل ما هم ، وهذا السماع قد تركب أمره من هذين الأصلين .

فأما الشبهة التي فيه فهي تعلّق أهله بالشبهة التي يستندون إليها في فعله ، كفولهم حضرة سادات المشايخ ومن لا يطعن عليه ، وأقره النبي ﷺ في بيته ، وسمع الحداء وهو ضرب من سماع الغناء وسمع الشعر وأجاز عليه ... وما هو صريح في الدلالة فكذب موضوع على رسول الله ﷺ .

ومن الشبهة التي فيه أن الروح متى سمعت ذكر المحبة والمحجوب والقرب منه ورضاه حرك ذلك لما في قلبه شيء من المحبة الصادقة وهذا أمره لا يمكن دفعه ، فهذا نصيب الشبهة منه .

وأما الشهوة فهي نصيب النفس منه ، فإن النفس تلذّذ بسماع الغناء وتطرب بالألحان المطربة ، وتأخذ بحظها الوافر منه ، حتى ربما أسكرها وفعل فيها ما لا يفعله الخمر . فإن الطباع تنفعل =

كامل من تحرير جامعہ القاضی بدر الدین محمد بن علی الشوکانی - حفظہ اللہ تعالیٰ
بحق محمد وآلہ - .

= للسمع والصورة ، والخمرة تسكر النفوس بما أتم سكر . ولهذا قال الله تعالى في اللوطية لما
أخذهم العذاب : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر : ٧٢] .